مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: اختلاف القراءات في التراكيب المتشابهة في الآيات دراسة في النحو والسياق
اسم الكاتب: أحمد عبد الله العاني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9056
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



عدد B

المجلد 17، العدد 1
شوال 1441 هـ / يونيو 2020م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2339-1996

يونيو 2020م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 17 العدد 1 (B)
https//:doi.org/10.36394/jhss/17/1B/3

اخْتِلافُ القِراءاتِ في التَّراكيبِ المُتَشَابِهَةِ في الآياتِ: دِرَاسَةٌ في النَّحْوِ والسِّيَاقِ

أحمد عبد الله العاني[1]

تاريخ الاستلام: 20-06-2017 **تاريخ القبول: 02-11-2017**

ملخص البحث:

يُعْنَى هذا البحثُ بوَصْفِ وتَحليلِ اختلافِ القراءاتِ في التراكيبِ النّحويّة المُتشابهةِ في الآياتِ، إذ يُثيرُ هذا الموضوعُ تساؤلًا عن سِرِّ اختلافِ قراءةٍ عن أخرى في تركيبٍ بنَمَطٍ نَحْوِيٍّ مُتَشَابِهٍ ورَدَ في مواضعَ عدَّة في القرآن الكريم، ولا يمكن الإجابة عن هذا التساؤلِ إلّا بالنظر إلى تلك التراكيب وصلتها بالسياق الوارد قبلها، ورَبْطِ هذا الاختلاف فيه، وقد لزِمَ أنْ يكونَ المنهجُ فيه وصفيًّا وتحليليًّا؛ لوجوب تحليل المسألة بعد وصفها، وقد تألَّف البحثُ من أربعةِ مباحثَ، واشتملَ كلُّ مَبْحَثٍ على مسألةٍ نحويّة قد يَجِبُ في تركيبها وَجْهٌ نَحْوِيٌّ واحدٌ أو يجوز فيها وجهان، غير أنّ القراءات اختلفت في مثل هذه التراكيب بين موضعٍ وآخرَ في القرآن الكريم، ومن هنا تتجلى أهميّة الموضوع، إذ أبرَزَتْ نَتَائِجُهُ الكشفَ عن وجه من وجوه الإعجاز في القرآن، وبيّنت ما للنحو من أثرٍ يتجاوزُ بناءَ الجملةِ وتركيبها فحسب إلى صلة هذه الجملة كلّها بالسياق، -واعتمادُ هذا النمط من القراءات يُعَدُّ دليلًا على ذلك-، وردّتْ على ما حَمَلَهُ بعضُ المفسرين أو النحاة من حكم نحويٍّ على آخرَ، أو من قراءةٍ على أخرى، فضلًا عن تخريجِ ما أشكلَ من قراءاتٍ عند النحاة.

الكلمات الدالة: اختلاف القراءات، التراكيب المتشابهة، الآيات، دراسة النّحو والسياق.

(1) كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة الأنبار (الرمادي - العراق)
dr.201673@gmail.com

المقدّمة:

الحَمْدُ للهِ حَمْدًا طَيِّبًا كثيرًا يُوافي نِعَمَهُ ويكافئُ مزيدَهُ، والصُّلاة والسُّلام على النبيّ مُحَمَّد وعلى آلهِ وصحبِهِ صلاةً وسلامًا دائِمَيْنِ ما دامت السُّموات والأرضُ، أمّا بعدُ:

فإنّ لغةَ العربِ من أوسعِ اللغات، وذلك بتَضَمُّنِ ألفاظِهَا أكثرَ من معنًى، وبما تمتلكُهُ من حَرَكَاتٍ تختلفُ دلالةُ إحداها عن الأخرى، ليس بما تُمَيُّزهُ بين الرتب النحويّة في الجملة فحسب، بل بما تَدُلُّ عليه في مَوضِعِ الجُملةِ نفسِها في السّياق، ولعلّ هذا من أسبابِ اختيارِ اللهِ تعالى هذه اللغةَ لكتابِه العظيمِ، وتحدّي أهلَها بأنْ يأتوا ولو بسُورَةٍ من مثلِه.

ويمكن القول: إنّ القراءاتِ ليس الغرضُ منها موافقةَ ألسنِ العربِ فحسب، بل هي لتحقيقِ أكثرَ من معنًى في تركيبٍ واحدٍ من خلال زيادة حَرْفٍ، أو تغييرِ حركةِ إعرابٍ فيه، فهي وجه من وجوه الإعجاز في القرآن «إذ هو مع كثرةِ هذا الاختلافِ وتنوّعِه، لم يتطرّقْ إليه تَضَادٌّ ولا تَنَاقُضٌ ولا تَخَالفٌ، بل كلُّه يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، ويُبيِّنُ بعضُهُ بعضًا، ويَشهدُ بَعْضُهُ لِبَعْضٍ»[1]، وإذا أنكرَ بعضُ النحاةِ قراءاتٍ أو ضعّفوها- على الرغم من تواترها-؛ لمُخَالفَتِهَا القياسَ عندَهم أو المعنى في تَصَوُّرِهم، فإنّ أئمَّة القرّاء أثبتوها وإنْ خالفتِ القياسَ؛ لأنّها سُنَّةٌ مُتَّبعَةٌ ثابتةٌ بالسندِ المتواترِ والأثرِ الصحيحِ، حتى عُدّتْ من القرآن، وهذا يَصْدُقُ على القراءة الشاذّة من حيث توجيهُها نحوًا ومعنًى، فهذا الضربُ من القراءةِ وإنْ خَرَجَ « عن قراءةِ السبعِ إلّا أنّه معَ خُرُوجِهِ عنها نازعٌ بالثقةِ إلى قرّائِهِ، مَحْفُوفٌ بالرواياتِ من أمَامِهِ وَوَرَائِهِ، ولعلُّه- أو كثيرًا منه- مُساوٍ في الفصاحة للمُجْتَمَعِ عليه»[2].

وقد لفتَ نظري وُجُودُ اختلافٍ في القراءاتِ بين تراكيبَ نحويِّة متشابهةٍ تكرَّرتْ في مواضعَ عدَّة من القرآن الكريم، وطالما أنّ القرآن نزل بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ صار التقصّي عن السبب في هذا النمط من الاختلاف لازمًا، ومن هنا تبرُزُ مشكلةُ البحثِ، إذ إنّ هذا النمطَ من الاختلاف في القراءات يثير تساؤلًا عن سَبَبِ اختلافِ القرّاء في مَواضِعَ، وإجماعِهم عليها في مواضِعَ أخرى على الرغم

(1) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (د.ت) النشر في القراءات العشر، تحقيق: الضباع، علي محمد (د.ط) بيروت، دار الكتب العلمية، ج1 ص53.

(2) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (1998) المحُتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: عطا، محمّد عبد القادر، ط1، لبنان، ج1 ص32.

مـن تشـابُهِ التراكيـبِ فيهـا، ولا يمكـن الإجابـة عـن هـذا التسـاؤل إلّا بالنظـر إلـى تلـك التراكيـب ووصلِهَـا بالسـياق الـواردِ قبلهـا، وربـطِ هـذا الاختـلافِ فيـه، إذ لا يُمْكِـنُ أنْ تختلـفَ قـراءةٌ عـن أخـرى فـي تركيـبٍ بنمـطٍ نحـويٍّ واحـدٍ إلّا وقـد اختلـف السـياقُ الـذي وَرَدَ فيـه ذلـك التركيـب، وهـذا مـا دفعنـي إلـى دراسـة هـذا الموضـوع، وقـد سمُّيته: (اخْتِـلافُ القِـرَاءاتِ فـي التَّراكيـب المُتَشَـابِهَةِ فـي الآيـاتِ... دِرَاسَـةٌ فـي النحـوِ والسِّـياق) والمعنـيُّ بالقـراءات هنـا القـراءاتُ المتواتـرةُ والشـاذَّة، والأخـذُ بالشـاذَّة فـي هـذا البحـث لا مشـكلَ فيـه؛ لِمَـا بَيَّنتُـهُ، ولا يُعْنَـى البحـثُ بترجيـحِ قـراءةٍ علـى أخـرى، بـل يُعْنَـى بتبييـنِ وجـهِ كلِّ قـراءةٍ فـي المعنـى والسـياق، وأمّـا التراكيـبُ المتشـابهةُ فيُعْنَـى بهـا التراكيـبُ النحويَّـة القائمـةُ علـى تشـابُهِ الصيغـةِ فـي بنـاءِ ألفاظِهـا وحـركاتِ إعرابِهـا، وتَحْتَمِـلُ فـي الوقـتِ نفسِـهِ تغايُـرًا فـي تلـك الحـركاتِ، فيختلـفُ المعنـى علـى أساسِـهِ أيضًـا، ويشـمِلُ هـذا تشـابُهَ التراكيـبِ بصيـغِ بنائِهـا وتوحِّـد ألفاظِهـا، نَحْـو: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[1] أو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[2]، أو أنْ يكـونَ التشـابُهُ بصيغـةِ التركيـبِ فقـط دون لفظِـهِ، أي تشـابُهُهُ فـي نـوعِ الأداةِ القائـمِ عليهـا التركيـبُ دونَ تشـابُهِ اللفـظِ بعدَهَـا، نحـو: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[3] و: ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾[4]، فاختـلافُ حَرَكَـةِ الإعـرابِ فـي هـذه التراكيـب يجعـلُ لهـا معانـيَ أخـرى، فجـاز اختـلافُ القـراءة فـي موضـعٍ دون آخـرَ بحسـبِ مـا يقتضيـه المعنـى والسـياقُ.

وتجـدُرُ الإشـارةُ إلـى أنّ مُشْـكَلَةَ البحـثِ تبـرُزُ فـي هـذا الجـزءِ مـن العنـوان، إذ تتمثَّـل فيـه ظاهـرةٌ تَلْفِـتُ النَّظـرَ وتسـتدعي الاسـتفهامَ عـن سِـرِّ هـذا الاختـلافِ، ويَتَمَثَّـل فـي هـذا الجُـزءِ المَنْهَـجُ الوصفِـيُّ، أي اسـتقراءُ الظاهـرة ووصفِهـا، وأمّـا الجـزءُ الثانـي منـه فيتمثَّـل فيـه التحليـلُ الـذي يجيـب عـن ذلـك الاسـتفهام، وذلـك بتخريـج هـذا الاختـلافِ عـن طَريـقِ تَعْليـلِ وتَحْليـلِ اختـلافِ تلـكَ القـراءاتِ بيـن موضـعٍ وآخـرَ مـن خـلال وصـلِ موضـعِ التركيـبِ بالسـياق، وعلـى أساسِـهِ سـيتمُّ التوصُّـل إلـى النتائـجِ المتناسـبةِ مـع تلـك المشـكلةِ إنْ شـاءَ الله تعالـى، ولعـلّ مـا يُعِيـنُ علـى ذلـك مـن المصـادر كُتُـبُ النحـوِ والتفسـير والقـراءات، وقـد تـمّ اعتمادُهـا جميعًـا.

وقـد أحصَيْـتُ القِـراءاتِ المُختلفـةِ فـي مِثْـلِ هـذه التراكيـبِ، وذلـك بالاعتمـادِ علـى معجـمِ القـراءاتِ القرآنيـةِ للدكتـور أحمـد مختـار عمـر والدكتـور عبـد العـال سـالم

(1) سورة البقرة من الآية117.

(2) سورة البقرة: من الآية2.

(3) سورة البقرة: من الآية233.

(4) سورة الفرقان: من الآية62.

مكـرم، ومعجـم القـراءات للدكتـور عبـد اللطيـف الخطيـب، مـن خـلال الوقـوفِ علـى جميـع القـراءات الـواردة فيهمـا، واسـتخراجِ مـا اختلـفَ منهـا فـي المواضـعِ التـي تشـابهت فيهـا التراكيـبُ، فوجدتُهـا منحصـرةً فـي أربـعِ مسـائلَ، فجعلـتُ لـكلِّ مسـألةٍ مبحثًـا اشـتملَ علـى المواضـعِ المتشـابهةِ فـي الآيـات الّتـي اختلفـتْ فيهـا القـراءات.

أمّـا المبحـثُ الأوّل فـكان عنوانُـه: (اقتـرانُ الفعـلِ المضـارعِ بالفـاءِ بعـدَ الطلـبِ المحـضِ وحكمـه النحـوي بيـن الرفـع والنصـب)، وأمّـا المبحـثُ الّثانـي فـكان عنوانُـه: (أنْ الثنائيـة وأنْ الثلاثيـة)، وأمّـا المبحـث الثالـث فـكان عنوانـه: (لا النافيـة ولا الناهيـة)، وأمّـا المبحـثُ الرابـعُ فـكان عنوانُـهُ: (النقـلُ بالهمـزةِ أو بالبـاءِ)، وقـد رأيـتُ أنْ يكـونَ ترتيبُهـا بحسـب الحـروف؛ وذلـك لاختـلافِ ترتيـبِ هـذه الموضوعـاتِ وتداخُلِهـا فـي كتـب النحـاة مـن جهـة، واختـلافِ مواضـعَ القـراءاتِ المستشـهد بهـا مـن حيـث تسلسـل ورودِهـا فـي القـرآن الكريـم مـن جهـة أخـرى.

وأخيـرًا أسـألُ اللهَ أنْ أُوفَّـقَ فيمـا سأسـتخرجُه مـن كتـب النحـو والتفسـير، وفيمـا سـأُعطيه مـن رأيٍ مُعْتَمِـدًا فيـه علـى النحـو والتفسـير أيضًـا، أسـألُ اللهَ أنْ أُوفَّـقَ فـي موضـوع بحثـي، فهـو موضـوع يسـتحقّ الـدرسَ ويحتـاجُ إلـى إمعـانِ نَظَـرٍ برَويَّـة وتفكيـرٍ، فهـو مـن الموضوعـات التـي تتميّـز بـه هـذه اللغـةُ مـن غيرِهـا مـن اللغـات، وعلـى أساسِـه يُخـرَّجُ مـا أشـكل مـن قـراءاتٍ عنـد النحـاة.

المَبحـثُ الأوّلُ: اقْتِـرَانُ الفِعْـلِ المُضَـارعِ بالفـاءِ بعـدَ الطّلـبِ المَحْـضِ، وحُكمُـهُ النّحْـوِيّ

ذكـر النحـاة أنّ الفعـلَ المضـارعَ المقتـرنَ بالـواو أو الفـاء الواقـعَ فـي جـوابِ الطلـبِ المَحْـضِ، كالأمـرِ والنهـيَ والاسـتفهام منصـوبٌ بإضمـار (أنْ) وجوبًـا، نحـو قولِنـا: (ائتنـي فأحدثَـك)[1]، فـإنْ لـم يكـن المضـارع جوابًـا فالرفـعُ علـى الاسـتئناف هـو الحكـمُ فيـه، يقـول سـيبويه (180هـ): «واعلَـمْ أنّـك إنْ شِـئتَ قلـتَ: (ائتنـي فَأُحَدِّثُـكَ)، تَرْفَـعُ، وَزَعَـمَ الخليـلُ: أنَّـك لـم تُـرِدْ أنْ تَجْعَـلَ الإتيـانَ سَـبَبًا لِحَدِيـثٍ، ولكنّـك كأنّـك قلـتَ: ائتنـي فأنـا مِمّـنْ يُحَدِّثُـك ألبتـة، جئـتَ أو لـم تَجِـئْ..». [2]، ومثلُـه قولُـه تعالـى:

(1) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988) الكتاب، تحقيق: هارون، عبد السّلام محمّد، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج3ص37 - 39، وأبو عليٍّ الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1990) التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، ج2ص153، والمرادي، حسن بن قاسم (2008) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، ج3ص1258.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3 ص36، وينظر: أبو محمّد السّيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن (1974) شرح أبيات

﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[1]، كأنّه قال: إنّما أمرُنا ذاك فيكونُ[2].

وقد وَرَدَ هذا التركيبُ في ثَمَانِيَةِ مَواضعَ، أوُّلها في سورة البقرة، وهو قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[3]، وموضعان في سورة آل عمران، هما قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[4]، وقولُه أيضًا: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[5]، وموضعٌ في سورة الأنعام: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۖ وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ ﴾[6]، وموضعٌ في سورة النّحل: ﴿ إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[7]، وموضعٌ في سورة مريم: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٖۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[8]، وموضعٌ في سورة يس: ﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[9]، وموضعٌ في سورة غافر: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[10]، وعلى الرغم من تشابه التركيب بلفظِهِ غير أنّ القرّاء اختلفوا فيه، فقد قرأ الجمهور برفع (يكونُ) في المواضع كلِّها، وخالَفَهُم ابنُ عامرٍ(118هـ)؛ إذ قرأ بالنصب في ستّة مواضعَ مُستَثْنِيًا الموضعَ الثاني من سورة آل عمران، وموضعَ سورة الأنعام[11]، وخالَفَهُ الكسائيُّ (189هـ)؛ إذ قرأ بالنصب

سيبويه، تحقيق: هاشم، د. محمد علي الريح، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج2ص68.

(1) سورة البقرة من الآية 117، وَوَرَدَ أيضًا في سبعة مواضع أخرى سيتمّ تخريجُها لاحقًا.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1 ص39، والمبرّد، محمد بن يزيد (د.ت) المقتضب (د.ط) بيروت، عالم الكتب، ج2ص18، وأبو عليٍّ الفارسي (1990) التعليقة ج2ص153، وأبو محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2ص68.

(3) الآية:117.

(4) الآية:47.

(5) الآية:59.

(6) الآية:73.

(7) الآية:40.

(8) الآية:35.

(9) الآية:82.

(10) الآية:68.

(11) ينظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس (1400) السّبعة في القراءات، تحقيق: ضيف، شوقي، ط2، مصر، دار المعارف، ص168، وابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (1997) حجة القراءات، تحقيق: الأفغاني، سعيد، ط5، لبنان، مؤسسة الرسالة، ص110، وابن الجزري (د.ت) النشر، ج2ص220.

في موضعين فقط، هما الواردان في سورتي النّحل ويس[1].

وبدءًا يمكن القول: إنّ سبب اختلاف القرّاء لا يَرجِعُ إلى معنى التركيب بحدّ ذاته، بل يَرجِعُ إلى معناه ضمن السياق، فقد أفاض المفسّرون كثيرًا في تبيين هذه الآية، ولا سيّما فيما أَتَتْ عليه من موضوع هو بيانُ قدرةِ اللهِ -عزّ وجلّ- في تكوين الأشياء، قال الزّجّاجي (337هـ): و« أكثرُ أهلِ النظرِ يَذْهَبُ إلى أنّ الألفاظَ لم تكنْ على حقيقتها، بل هي تمثيلٌ لسُرْعَةِ إيجادِ الأشياءِ»[2]، و« المعنى أنّ ما قضاه من الأمور وأرادَ كونَه، فإنّما يتكوَّن ويدخلُ تحتَ الوجود من غير امتناعٍ ولا توقُّفٍ، كما أنّ المأمورَ المُطيعَ الذي يُؤمَرُ فَيَمْتَثِلُ لا يتوقَّفُ، ولا يمتنعُ ولا يكُونُ منه الإباءُ»[3] .

فـ«لم يُرَدْ بـ (إذا) حقيقةُ الزّمان، إذْ كان ذلك إشارةً إلى ما قبل وجودِ الزّمان، ولم يُرَدْ أيضًا بـ (كُنْ) حقيقةُ اللّفظ[4]، ولا بـ(الفاء) التعقيبُ الزّمانيّ، بل استُعِيرَ كلُّ ذلك؛ لأنّه أقربُ ما يتراءى لنا به سرعةُ الفعلِ وتَمَامُهُ»[5].

وكذلك السياق الذي وقع فيه هذا التركيبُ ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ مختلفٌ بين مواضع الآياتِ، إذ سُبِقَ بمضَارعٍ مرفوعٍ تارةً، وبمضارعٍ منصوبٍ تارةً أخرى، وكذلكَ ورَدَ أسلوبُ الحصرِ وأسلوبُ الشّرط في آيات دون أخرى، فضلًا عن اختلاف التركيب نفسه بين الشّكل والمضمون، وأعني بذلك الفعلَ المضارع المقترن بالفاء الواقع بعد فعل الأمر، إذ يحتملُ أكثرَ من وجهٍ عند النحاة، بحسب طبيعة

(1) ينظر: العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1976) التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: البجاوي، علي محمّد، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ج1 ص35، وأبو حيان الأندلسي، محمّد بن يوسف (1420) البحر المحيط في التفسير، تحقيق: جميل، صدقي محمّد، بيروت، دار الفكر، ج1ص366، والأشموني، علي بن محمد (1998) شرح الأشموني، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية، ج3ص305.

(2) الزجّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (1985) اللّامات، تحقيق: المبارك، مازن، ط2 دمشق، دار الفكر، ص139.

(3) الزّمخشريّ، محمود بن عمر (1407) الكشّاف، تحقيق: المهدي، عبد الرزاق، ط3، بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ، ج1ص181.

(4) وقد وضّح أبو عليّ الفارسي والزّمخشري ذلك بقول أبي النجم العجلي: إذْ قَالَتِ الْأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ الْحَقِ [من الرجز ديوانه، ص281] ينظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (2007) الحجّة في علل القراءات السبع، تحقيق: عبد الموجود، عادل أحمد، وعوض، علي محمد، والمعصراوي، أحمد عيسى حسن، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية، ج2ص46، والزمخشري، الكشاف، ج1ص181.

(5) القاسمي، جمال الدين بن محمد (1998) محاسن التأويل، تحقيق: عيون السود، باسل، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1 ص382.

السياق الذي ورَدَ فيه.

فقد اختلف النّحاة في تفسير هذا التركيب، إذ رأى سيبويهِ والعَيْنِيُّ (855هـ) والسّيوطيّ (911هـ) أنّ الفاء للاستئناف[1]، ووافقهم على ذلك من المُحْدَثِينَ ضَيْفٌ (1426هـ)[2]، ورأى المبرِّد (285هـ) وابنُ هشام (761هـ) والصبُّان (1206هـ) أنّ الفاء عاطفةٌ على الفعل (كُنْ) أو على الفعل (يقولُ)[3] وكان توجيهُ الرفع أو النصب عندهم تبعًا لِمَا يفهمونه من ذلك المعنى والسياق، فَلَمْ يُجِزْ سيبويهِ إلّا الرفعَ، ولَمْ يَذكُرْ هذهِ القراءةَ، إذ نَظَرَ إلى أنّ الفاءَ لا تكون إلّا استئنافًا، والمعنى عنده (فهو يكون)، ولا يجوزُ النصبُ عنده في مِثْلِ هذا التركيبِ إلّا في الاضطرار[4].

وذهبَ ابنُ مُجاهدٍ (324هـ) إلى أنّ قراءةَ النصبِ وَهْمٌ من ابنِ عامر[5]، وتَبِعَهُ ابنُ عطيَّة الأندلسيّ (542هـ) في ذلك[6]، وقال عنها الجزريّ: فيها بُعْدٌ[7]، في حين أخَذَ الفرُّاء (207هـ) والمبرِّد بقراءة الكسائيّ، وهي نصبُ الفعلِ في موضعي النحل ويس، إذ أجازا أنْ تكونَ الواو عاطفةً على الفعل قبلها، فَوَجْهُ النصبِ عندَهُمَا أنْ يُعْطَفَ الفعلُ (يكونَ) على الفعل (يقولَ)[8]، قال الفرُّاء في تخريج موضع سورة البقرة: إنّه «رَفْعٌ ولا يكونُ نصبًا، إنّما هي مردودةٌ على

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1ص39، والعيني، محمود بن أحمد (د.ت) المقاصد النحوية (د.ط) دار السلام، ج4ص1889، والسيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: هنداوي، عبد الحميد، مصر، المكتبة التوفيقية، ج3ص194.

(2) ينظر: ضيف، شوقي (د.ت) المدارس النحوية (د.ط) مصر، دار المعارف، ج1ص80.

(3) ينظر: المبرّد، المقتضب، ج2ص18، وابن هشام، عبد الله بن يوسف (1985) مغني اللّبيب، تحقيق: المبارك، د. مازن، وحمد الله، محمّد علي، ط6، دمشق، دار الفكر، ج1ص223، والصبّان، محمد بن علي (2002) حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، القاهرة، مكتبة الصّفا، ج3ص138.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1 ص38 - 39.

(5) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص169.

(6) ينظر: ابن عطيّة الأندلسي، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (2003) المحرِّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: محمد، عبد السلام عبد الشافي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1ص202.

(7) ينظر: الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد (2000) البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: عليّ الدين د. فتحي أحمد، ط1، المملكة العربية السعودية، ج1ص597.

(8) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، يحيى بن زياد بن عبد الله (1955) تحقيق: النجاتي، أحمد يوسف، والنجار، محمّد علي، وشلبي، عبد الفتّاح إسماعيل، ط1، مصر، دار المصريّة، ج1ص74، والمبرد (د.ت) المقتضب (د.ط) بيروت، عالم الكتب، ج2ص18.

(يَقُولَ)، وأمّا التي في النّحل... فإنّها نَصْبٌ»[1]، وكذلك ذهب أبو سعيد السيرافيّ (368هـ)، وأبو عليٍّ الفارسيّ (377هـ) إذ أجازا النصبَ حيث كان الفعل (يقول) منصوبًا آخذَيْن بقراءة الكسائي، وأمّا قراءةُ ابنِ عامر فضعيفةٌ عندَهما؛ لأنّه لا منصوبَ قبلَه فَيُعْطَفَ عليه[2]، والمعنى على هذا الوجه هو سرعةُ إيجادِ الأشياءِ (أنْ يقولَ فيكونَ)، وهذا وَجْهٌ جائزٌ، ولا سيّما أنّ الكسائيّ قَرَأَ به وهو إمامُ النحويّين الكوفيّين، ولكنْ تنقضُهُ قراءةُ ابنِ عامرٍ في المواضع الأخرى التي قَرَأَ فيها بالنصبِ من دون أنْ يكونَ هناك فعلٌ منصوبٌ يُعْطَفُ عليه.

وأجاز المبرِّد، والرّضيّ (686هـ)، وناظرُ الجيش (778هـ)، والسّيوطيّ من النحاة[3]، والطبريّ (310هـ) والسّمرقنديّ (373هـ) ومكيّ بن أبي طالب (437هـ) والمظهريّ (1125هـ) والجاوي (1316هـ) من المفسرين[4] أنْ يكونَ الفعلُ (يكون) جوابًا لفعل الأمر (كُنْ)، وَإِنْ لم يكن أمرًا في الحقيقة، لكنّه على صورته فعُومِلَ مُعَامَلَتَه- فَنَصْبُهُ على القياس كما نُصِبَ في نحو قول أبي النّجم[5]:

يا نَاقُ سيري عَنَقًا فَسيحا إلى سُليمانَ فَنَستريحا-

«اعتبارًا بصورة اللفظ وإنْ لم يكن المعنى على الأمر، فالتقدير: (يَقُولُ لَهُ يكونُ فيكونَ)، أي فَيُطَاوِعُ، فطاحَ قَوْلُ مَنْ ضَعَّفَهُ بأنّ المعنى على الخبر، وأنّه

(1) الفرّاء، معاني القرآن، ج1ص74.

(2) ينظر: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله (1986) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: عبد التواب، د. رمضان، وحجازي، د. محمود فهمي، وعبد الدائم، د. محمد هاشم، (د.ط) مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج3ص234، وأبوعلي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج2ص48.

(3) ينظر: المبرّد، المقتضب، ج2ص81 - 82، والإستراباذي، رضيّ الدين محمد بن الحسن (1996) شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق: عمر، يوسف حسن، ط2، بنغازي، ج4ص65، وناظر الجيش، محمد بن يوسف (1428) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: فاخر، د. علي محمد، وآخرين، ط1، مصر، دار السلام، ج8 ص4029، والسّيوطي (د.ت) همع الهوامع، ج2ص401.

(4) ينظر: الطّبري، محمد بن جرير (2000) جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: شاكر، أحمد محمد، ط1، مؤسسة الرسالة،ج1ص85، والسّمرقندي، محمد بن نصر (د.ت) بحر العلوم، (د.ط) دار الكتب العلمية، ج1ص88، والقيسي، مكي بن أبي طالب (1405) مشكل إعراب القرآن، تحقيق: الضامن، د. حاتم صالح، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج1ص109، والمظهري، محمد ثناء الله (1412) تفسير المظهري، تحقيق: التونسي، غلام نبي، الباكستان، مكتبة الرشدية، ج5ص340، والجاوي، محمد بن عمر (1997) مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، تحقيق: الضنّاوي، محمد أمين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1ص41.

(5) البيت من الرجز، وهو في ديوانه:123.

لا يَصِحُّ النصبُ إلّا إذا تَخَالَفَ الأمْرُ وجَوَابُهُ»[1]، وخالفهم في ذلك الزّجّاجيُّ وابنُ هشام (761هـ)[2] من النحاة، والفرُّاء وابنُ الجوزيّ (597هـ) وأبو حيّان (745هـ) والسُّمين الحلبيُّ (756هـ)[3] من المفسرين؛ نظرًا إلى اختلافه مع النحو والمعنى المراد، وقد ضَعَّف العُكبريُّ (616هـ) هذا الحكمَ من» وجهين: أحدُهُما: أنّ (كُنْ) ليس بأمرٍ على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطَبٌ به، وإنّما المعنى على سرعة التكَوُّنِ، يَدُلّ على ذلك أنّ الخطابَ بالتكوُّنِ لا يَرِدُ على الموجودِ؛ لأنّ الموجودَ مُتَكَوِّنٌ، ولا يَرِدُ على المعدوم؛ لأنّه ليس بشيءٍ، فلا يبقى إلّا لفظُ الأمر، ولفظُ الأمرِ يَرِدُ ولا يُرَادُ به حقيقةُ الأمر، كقوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[4]، وكقوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ﴾[5].

والوجه الثاني: أنّ جوابَ الأمرِ لا بدّ أنْ يخُالفَ الأمرَ، إمّا في الفعل أو في الفاعل، أو فيهما، فمثالُ ذلك قولُك: (اذهَبْ يَنْفَعْكَ زيدٌ) فالفعلُ والفاعلُ في الجواب غيرُهما في الأمر، وتقول: (اذهَبْ يَذْهَبْ زيدٌ) فالفعلانِ متّفقان والفاعلانِ مختلفانِ، وتقول: (اذهبْ تَنْتَفِعْ) فالفاعلان متّفقان والفعلان مختلفان، فأمّا أنْ يتفقَ الفعلانِ والفاعلان فغيرُ جائز، كقولك: (اذهبْ تَذْهَبْ)، والعلّة فيه أنّ الشيءَ لا يكونُ شرطًا لنفسه»[6]، فَوَجْهُ الضعفِ الأوّل عندَه مُخالَفَتُهُ للمعنى، وَوَجْهُ الضعف الآخر مُخالَفَتُهُ للصناعة النحوية، وهي أيضًا مرتبطة بالمعنى.

ويمكن القول أيضًا: إنّ هذا الحكم من باب النظر إلى اللفظ وما قبله فقط، وإغفالُ النظر إلى صلته بالسّياق، وَيَرُدُّهُ إجماعُ القرّاء على الرفع في الموضع الثاني من سورة آل عمران وموضع سورة الأنعام، فلو كان هذا الحكم مقصودًا- أي إنّ النصب في الفعل (يكون) قائمٌ على كونه جوابًا للفعل (كُنْ) - لَقُرِئَ بالنصب في المواضع كلّها.

---

(1) البقاعي، إبراهيم بن عمر (د.ت) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ج2ص131.

(2) ينظر: الزجّاجي، اللّامات، ص139، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1ص223.

(3) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج1ص74، والجوزي، عبد الرحمن بن علي (2002) زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: المهدي، عبد الرزاق، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، ج1ص105، وأبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص586، والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الخرّاط، د. أحمد محمد، دمشق، دار القلم، ج2ص89.

(4) سورة مريم: من الآية38.

(5) سورة مريم: من الآية 75.

(6) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1ص109.

وأجاز الكوفيون وجهًا آخرَ في نصب الفعل (يكون)، وهو أنّه سُبِقَ بأسلوبِ الحصرِ بـ (إنّما)؛ لأنّهم أجازوا نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء بـ (أنْ) المضمرة، كما في قول العرب: (ما هِيَ إلّا ضَرْبَةٌ مِنَ الأَسَدِ فَيَحْطِمَ ظَهْرَهُ)[1]، بوَصْفِ الفاءِ عاطِفَةً مصدَرًا مُؤوَّلا على مصدر صريح، والتقدير: هي ضَرْبَةٌ فَحُطَمَةٌ، ثُمّ قاسوا نصبَ الفعلِ (يكون) عليه[2]، وقد وافق ابنُ مالكٍ (672هـ) الكوفيين في هذا الوجه، ووافقهم في تخريج قراءة ابن عامر عليه في كتابه شرح الكافية الشافية أيضًا[3]، ولكنّه عَدَلَ عن هذا التخريجِ في كتابه شرح التسهيل بقوله: «فأمّا قولُهم: (إنّما هي ضربةٌ من الأسد فَيَتَحَطَّم ظَهْرُهُ)، فَمِنَ النِّصب بإضمارِ (أنْ) جوازًا، لِعَطْفِ مصدَرٍ مؤوَّل على مصدر صريح، والمعنى: هي ضَرْبَةٌ فَحُطَمَةٌ، لا مِنْ بابِ قراءةِ ابنِ عامرٍ»[4]، ولعلّ سببَ عُدُولِهِ ما رآه من اختلافٍ بين قولِ العربِ وقراءةِ ابنِ عامرٍ، إذ وقع في هذا القول مصدرٌ صريحٌ قبل الفاء، فكان ما بعدها مصدرًا مؤوَّلا معطوفًا على ما قبلها، كما أنّه- أي القول- جملة واحدة لا تداخُلَ فيها وذات معنًى واحدٍ، بخلاف قراءة ابن عامر فإنّه تداخل أكثرُ من أسلوبٍ في تركيبه قبل الفاء، إذ اقترنَ أسلوبُ الشرط بأسلوب الحصر، وقد اختلفا في التقديم والتأخير بينهما بحسب ما يقتضيه الحال، فضلًا عن تعدّد معانيهِ كما ذكر المفسّرون.

وهناك وَجْهٌ آخَرُ ذَكَرَهُ الرّضيُّ (686هـ) وأبو حيّان والصبّان، وهو إضمار (أنْ) بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرطٍ أو بعدَهما[5]، نحو: (إنْ تَأتِنِي فَتُحْسِنَ إليَّ أكافئْكَ) ونحو: (مَتَى زُرْتَنِي أحسنْ إليك فأُكْرِمَكَ)[6]، إذْ جعلوا الفاءَ

(1) هذا القول حكاه الكسائيّ عن العرب برفع (يَحْطِم) ونصبه، ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج2ص423.

(2) ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (د.ت) شرح الكافية الشافية، تحقيق: هريري، عبد المنعم أحمد، ط1، مكة المكرمة، جامعة أمّ القرى مركز البحث العلمي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ج3ص1555، وأبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (1981) ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، تحقيق: النماس، مصطفى أحمد، ط1، القاهرة، مطبعة المدني، ج4ص1687.

(3) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3ص1555.

(4) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (1990) شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: السيد، د. عبد الرحمن، والمختون، د. محمد بدوي، ط1، هجر للطباعة والنشر، ج4ص46، وينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج8ص424.

(5) ينظر: الإستراباذي، شرح الرضي، ج4ص65، وأبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4ص1685، والصبّان، حاشية الصبّان، ج3ص446.

(6) الصبّان، حاشية الصبّان، ج3ص446.

سببيَّة، فقاسوا الشرط على النفي من حيث إنه غيرُ متحقِّق الوقوع[1]، وقد ذكر أبو حيّان أنّ بعض النحاة حَمَلَ قراءةَ نصب الفعل (يكون) عليه[2]، ونَسَبَ ناظرُ الجَيشِ هذا القولَ إلى أبي حيّان- والصحيحُ أنّ أبا حيّان نَسَبَهُ إلى بعض النّحاة كما في كتابه-، واعتَرَضَ عليه بصيغةِ التّمريض، بأنّ ذلك قد يجوز فيما إذا كان الشرطُ غيرَ مُتَحَقِّق الوقوع، فلا يَصْدُقُ هذا على ما في الآية الكريمة؛ لأنّ الشرط فيها متحقِّق وقوعُه، وجَعَلَ الأوْلَى في تخريج النصب على كونِ الفعل على صورة الأمر، والأمرُ يُنصَبُ جوابُه[3].

غير أنّ البقاعيّ (885هـ) أفاد من هذا الحكم، وَوَقَفَ مُمْعِنًا النظرَ في المواضع كلّها التي وَرَدَتْ فيها هذه القراءةُ وخرّجها تخريجًا مرتبطًا بالسّياق كلّه لا أنْ يَقِفَ على الفعل وما قبله فحسب، إذ قال: «وَصَرَّحَ ابنُ مجاهد بِوَهْمِ ابنِ عامر، وأنّ هذا غيرُ جائز في العربيّة... فَأَمْعَنْتُ النّظر في ذلك لوقوع القَطْعِ بصحّة قراءة ابن عامر؛ لتواترها نَقْلًا عمّن أُنزِلَ عليه القرآنُ، فلمّا رأيتُهُ لم يَنْصِبْ إلّا ما في حيِّز (إذا) عَلِمْتُ أنّ ذلك لأجلِها»[4]، وقد أخذ بتعليل النّحاة لنصب الفعل بعد الفاء في مثل هذا التركيب والمعنى المتحقّق منه، فنَقَلَ قولَ الرِّضيّ: «وإنّما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب؛ لأنّهم قَصَدُوا التَّنصيص على كونها سببيَّة، والمُضَارِعُ المرتفِعُ بلا قَرِينَةٍ مُخَلِّصَةٍ للحالِ والاستقبالِ ظاهرٌ في معنى الحال، كما تقدّم في باب المضارع، فلو أبقوه مرفوعًا لَسَبَقَ إلى الذهن أنّ الفاءَ لِعَطْفِ جملة حاليَّةِ الفعل على الجملة التي قبل الفاء- يعني فكان يلزم أنْ يكونَ الكونُ قديمًا كالقول-، فَصَرْفُهُ إلى النصبِ مُنَبِّه في الظاهر على أنّه ليس معطوفًا، إذ المضارعُ المنصوبُ بـ(أنْ) مفردٌ، وقبلَ الفاءِ المذكورةِ جُمْلَةٌ... فكان فيه شيئان: رَفْعُ جانبِ كَوْنِ الفاءِ للعطفِ، وتَقْوِيَةُ كونِه للجَزَاءِ، فيكونُ إذن ما بعدَ الفاءِ مبتدأً مَحْذُوفَ الخبرِ وجوبًا»[5]، فقدّر البقاعيّ النصبَ هنا بقوله: (فَكَوْنُهُ واقِعٌ حَقٌّ لَيسَ بخيال)- والله أعلم[6]، وقد ذكر أنّه وَقَفَ بعد هذا التوجيه

(1) ينظر: الإستراباذي، شرح الرضيّ، ج4ص65.

(2) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4ص1687.

(3) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج8ص4249 - 4250.

(4) البقاعي، نظم الدرر، ج2ص131.

(5) الإستراباذي، شرح الرضي، ج4ص67.

(6) ينظر: البقاعي، نظم الدرر، ج2ص134، وقد رجّح البقاعي قراءة النصب، وجَعَلَهَا أبلغَ؛« لظهورها في الصرف عن الحال إلى الاستقبال مع ما دلّت عليه من سرعة الكون، وأنّه حقّ» المصدر نفسه، ج2ص134، والصحيح أنّ لكل قراءة وجهًا من المعنى، فكلتاهما قراءة متواترة.

على ما نقله السفاقُسيّ (742هـ) عن ابنِ الضّائع (680هـ) في وجه نصب الفعل (يكون) إذ قال: «وزاد ابنُ الضائع في نصب (فيكون) وجهًا حسنًا، وهو نصبه في جواب الشرط وهو (إذا)[1]، وكان مراده التسبيب عن الجواب كما ذكرت»[2].

ويمكن القول: إنّ هذا الوجه هو أحسنُ وأصحُّ تلك الأوجه؛ وذاك لتناسُبِهِ مع ما جاء في المواضع كلّها، إذ لم يكن في الفعل نَصْبٌ إلّا إذا سُبِقَ بأسلوب الشرط، بخلاف الأوجه الأخرى، فإنّها قد تُخالف المعنى، أو قد تُناسِبُ مواضعَ دون أخرى، كما أن هذا الوجهَ جائزٌ في النّحو، ويُمكن قياسُه على نصب الفعل (يغفر)[3] في قراءة ابن عبّاس (68هـ) والأعرج (117هـ)[4] لقوله تعالى: {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ}[5]، والتقدير فيه: (فغفرانُه كائنٌ لِمَنْ يَشَاءُ)، وكذلك الحال بالنسبة إلى الآية هنا، إذ يكونُ قولُه تعالى: (إذا أرادَ شَيْئًا) شَرْطًا، وقولُه: (أنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ) جوابٌ له، وقولُه (فيكون) واقعٌ بعدَهما، والمعنى على هذا التركيب بَلِيغٌ؛ إذ جُعِلَ قولُه (كُنْ) جَوَابًا لإرادتِهِ شيئًا، أي متى ما أراد شيئًا فإنّما يَقُولُ لَهُ كُنْ، وذلك الشيءُ سيقعُ لا مَحال، فهو تركيبٌ واقعٌ في الكلام، ويَحْتَمِلُ الوجهين معًا - رَفْعَهُ ونَصْبَهُ- غير أنّ من أنكر النصب أو ضعَّفهُ نظَرَ إلى ما قبل الفعل (يكون) فحسب، وأغفلَ النظر إلى موضع التركيب وصلته بالسياق، وأمّا اعتراضُ ناظرِ الجيشِ على هذا الوَجْهِ فَمَرْدُودٌ بِثَلاثَةِ أمُورٍ، الأمرُ الأوُّل: هو تعليل الرضيّ لنصب الفعل في مثل هذا التركيب، فليس بالضرورة أنْ تكونَ عِلّة النصْبِ قياسَ الشّرط على النفي، والأمر الثاني: أنّه أخذ بالأمر على صورته، ولَمْ يأخذْ بالشّرط على صورته، مع أنّ موافقة القراءة كانت مع المواضع التي ورَدَ فيها الشرطُ لا الأمرُ، والأمر الثالث هو ما في الآية المقيسِ عليها من معنًى، فإنّ الشرطَ فيها متحقُّق الوقوع أيضًا، ومع هذا جاز نصبُ الفعل الواقع بعده في قراءةِ ابنِ عبّاس والأعرجِ،- واللهُ تعالى أعلمُ-.

(1) ينظر: السَّفَاقُسِي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم (1992) المُجيد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: زنين، موسى محمد، ط1، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ص393 - 394، وكذلك نسب ناظر الجيش هذا الرأي إلى أبي حيّان، ولم أجده فيما طبع من كتبه

(2) البقاعي، نظم الدرر، ج2ص135.

(3) أشار ناظر الجيش إلى هذه القراءة، وجعلها نظيرًا لقراءة ابن عامر: {كن فيكونَ}، ولكنّه أنكر هذا التخريج، ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج8ص4250، والصحيح جواز القياس وموافقة المعنى كما سأبينه لاحقًا.

(4) ينظر: النحّاس، أحمد بن محمّد (1977) إعراب القرآن، تحقيق: زاهد، زهير غازي، بغداد، مطبعة العاني، ج1ص140.

(5) سورة البقرة: من الآية284.

المبحثُ الثَّاني: (أَنْ) الثُّنَائِيّةُ و(أنْ) الثُّلاثِيَّة

تُسْتَعْمَلُ (أنْ)- بفتح الهمزة وسكون النون- استعمالين، الاستعمال الأوّل: أنْ تكونَ مصدريَّة ناصبة وهو الأكثر فيها، والاستعمال الآخر: أنْ تكونَ مخفَّفةً من الثقيلة، وهي أيضًا مصدريَّة، لكنّها تختلف عن الأولى من حيث موقعها ودلالتها، وعلامتُها وقوعُها بعد فعلٍ دالٍّ على يقينٍ أو نحوِه، واسمُها يكونُ ضميرَ الشأن محذوفًا، والفعلُ بعدَها مرفوعٌ، وهو وفاعلُه في محلّ رفع خبرُها، ويُفْصَلُ بينَها وبينَهُ بحرفٍ، نحو: (السين) أو (قد) أو (لن) أو (لم) أو (لَا) [1].

فصار من هذه اللفظة أداتان، ثُنَائيَّة وثُلاثِيَّة، ولا يجوز عند النحاة أنْ تقعَ إحداهما بدل الأخرى إلّا إذا وَقَعَتْ بعدَ فعلٍ يَحْتَمِلُ الظّنّ أو اليقين، نحو: الفعل (حَسِبَ)، والذي يحدّد الاستعمالَ هو السياقُ الذي يقعُ فيه التركيب، فقد يقال:(حَسِبْتُهُ أنْ يَقُومَ) بالنصب إذا كان المتكلِّم ظانًّا القيامَ، ويقال أيضًا: (حَسِبْتُهُ أنْ سَيَقُومُ) بالرفع إذا كان المتكلِّم متيقِّنا منه [2].

ومن هنا يتبيَّن الفَرْقُ بين الأداتين في الدلالة والمعنى، فعلى الرغم من اشتراكِهِمَا في كونِهمَا حَرْفَيْ وَصْلٍ، غير أنّ للمخفّة زيادةً في المعنى بما تَحْمِلُهُ من معنى التوكيد، بخلاف الناصبة فإنّه لا دلالة لها إلّا وصلُ أجزاء الكلام، والمُمَيِّزُ بينهما هو الإعرابُ، وعلى ذلك يتحدُّد استعمالُ كلٍّ من الأداتين بحسب ما يَسْبِقُهُما من فعلٍ ومعنًى [3].

وممّا وَرَدَ من اختلاف القراءات في هذا الباب، وقوعُ (أنْ) بعد الفعل (حَسِبَ)، إذ جاءت في القرآن كلِّه ناصبةً بالإجماع، نحو قوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾[4] وقوله: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَاۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[5] إلّا آيةً واحدةً وَرَدَتْ فيها قراءةٌ برفع الفعل بعدها أيضًا، هي

(1) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1ص34، وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (1980) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين، ط20، مصر، دار التراث، ج4ص4.

(2) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4ص1640، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج4ص4.

(3) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج2ص429 - 430، والجوزي، زاد المسير، ج1ص570.

(4) سورة العنكبوت:2

(5) سورة العنكبوت:4

قولـه تعالـى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾[1]، إذ قـرأ الجمهـور بالنصـب، وقـرأ النحويِّـان وحمـزة (156هـ) بالرفـع[2]، وذلـك راجِـعٌ إلـى المعنـى والسـياق، فالمعنـى: وحَسِـبَ بنـو إسـرائيلَ أنَّـه لا يُصِيبُهُـمْ مـن الله فتنـةٌ، أي: بـلاءٌ وعـذابٌ فـي الدنيـا والآخـرة، فَعَمُـوا وصمُّـوا عـن الديـن حيـن قتلـوا الرسـلَ أو كذَّبوهـم[3]، فمـن نَصَـبَ« جَعَـلَ (أنْ) ناصبـةً للفعـل، وبَقِـيَ (حَسِـبَ) علـى بابـه مـن الشـكّ»[4]، و«المعنـى ظَـنّ هـؤلاء الذيـن أُخِـذَ عليهـم الميثـاقُ أنّـه لا يقـعُ مـن الله- عَـزّ وجَـلّ- ابتـلاءٌ واختبـارٌ»[5]، ومَـنْ رَفَـعَ جَعَـلَ (أنْ) مخفَّفـة مـن الثقيلـة، وأضْمَـرَ معهـا (الهـاءَ)، وجَعَـلَ (حَسِـبُوا) بمعنـى أيقنـوا؛ «إذ نُـزِّلَ حُسْـبَانُهُم لقوّتـهِ فـي صُدورِهِـم منزلـةَ العِلْـم»[6] والتقديـر: «أنّـه لا تكـونُ فتنـةٌ، أي حَسِـبُوا فعلَهُـم غيـرَ فاتـنٍ لهـم؛ اغتـرارًا بمـا كانـوا يقولـون: (نحـن أبنـاءُ اللَّهِ وأحِبَّـاؤهُ)»[7][8]، وهـذا التوجيـهُ مناسـبٌ؛ لأنّ الآيـةَ قِيلَـتْ فـي بنـي إسـرائيل، وهـم مِـنْ أشـدِّ النَّـاس صَـدًّا عـن سـبيل الله، فكانـوا يظنُّـون مـا يعملـون مـن سُـوءٍ هـو الحـقّ، ولا سـيّما أنّ ذلـك الفعـلَ كان يتكـرَّر منهـم، بدليـل السـياق قبـل هـذه الآيـة فـي قولـه تعالـى: ﴿ كُلَّمَا جَآءَهُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُهُمُ فَرِيقٗا كَذَّبُواْ وَفَرِيقٗا يَقۡتُلُونَ ﴾[9]، بخـلاف الآيـات الأخـرى التـي ورد فيهـا الفعـل (حَسِـبَ) أو تصرُّفاتـه، فقـد قيلـت فـي الذيـن آمنـوا أو الذيـن اجترحـوا السـيئات، فبقـي (حَسِـبَ) فيهـا علـى بابـه مـن الشـكّ؛ لأنّـه لـم يبلـغ ظنُّهـم فـي ذلـك مَبْلَـغَ اليقيـن.

وممّـا لـه صلـةٌ بهـذا البـاب رَفْـعُ الفعـلِ المضـارع بعـد (أنْ) مـن دون أن تُسْـبَقَ بفعـلٍ دالٍّ علـى يقيـن، وذلـك فـي قولـه تعالـى: ﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ

(1) سورة المائدة: من الآية 71.

(2) ينظر: الزجّاج، إبراهيم بن السري (1988) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: شلبي، عبد الجليل عبده، ط1، بيروت، عالم الكتب، ج2ص195، والسمرقندي، بحر العلوم، ج1ص407، والزمخشري، الكشاف، ج1ص663.

(3) الزّمخشري، الكشّاف، ج1ص663.

(4) القرطبي، محمد بن أحمد (1964) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: البردوني، أحمد، وأطفيش، إبراهيم، ط2، القاهرة، دار الكتب المصرية، ج6 ص248.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6ص247.

(6) الزّمخشري، الكشّاف، ج1ص663.

(7) سورة المائدة: من الآية18.

(8) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2ص195، وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6ص247.

(9) سورة المائدة: من الآية70.

أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[1] برفع (يُتِمُّ)[2] في قراءة ابن عبّاس (68هـ) ومجاهد (104هـ)، وقد اختلف النحاة في نوع (أنْ) الواقعة في هذا الموضع من الكلام، نحو قول الشاعر[3]:

أنْ تقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ ويَحْكُمَا مِنِّي السَّلامَ وَأنْ لاَ تُشْعِرَا أحَدَا

فالمشهورُ في كتب النحاة أنّ البصريّين عَدُّوها مصدريَّة أُهْمِلَتْ حَمْلًا على أختِها (ما) المصدريّة، وأنّ الكوفيين عَدُّوها مخفَّفةً من الثقيلة، ذَكَرَ ذلك الزمخشريُّ (537هـ) وأبو البركات الأنباريُّ (577هـ) وابنُ مالكٍ (672هـ) والمراديُّ (749هـ) وابن هشام وأبو حيّان والجوجريّ (889هـ) وخالد الأزهريّ (905هـ)[4]، وقد نبّه عبد القادر بن عمر البغداديّ (1093هـ) على أنّ الصَّحيح العكسُ، مستدلًّا على ذلك بما نَقَلَهُ عن شيوخ كلٍّ من المذهبين، فنقل قولَ ابنِ جنّي (392هـ) حين سألَ شيخَهُ أبا عليٍّ الفارسيّ (377هـ) عن رفع (تقرآن)، فقال: إنّ (أنْ) هذه مخفَّفة من الثقيلة، كأنّه قال:(أنّكما تقرآن)، إلّا أنّه خفّف من غير تعويض، هذا مذهبُ أصحابِنا[5]، أي البصريين، ونَقَلَ عن ثعلبٍ (291هـ) - وهو أحدُ أئمّة الكوفيين- أنّه قال بتشبيهها بـ(ما) [6]، وقد رجّح أبو عليٍّ مذهبَ البصريين، إذ قال: «وأوْلى (أنِ)

(1) سورة البقرة: من الآية 233.

(2) ينظر: الثّعلبي، أحمد بن محمّد بن إبراهيم (2002) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: ابن عاشور، أبي محمد، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج2ص181، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج2ص463.

(3) البيت من البسيط، ولم يُعْرَفْ قائلُهُ، فهو بلا نسبة في: ثعلب، أحمد بن يحيى الشيباني (1960) مجالس ثعلب، تحقيق: هارون، عبد السلام، مصر، دار المعارف، ص290، وابن جنّي، أبو الفتح عثمان (2000) سرّ صناعة الإعراب، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية، ج2ص200، والأنباري، عبد الرحمن بن محمد (1961) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: عبد الحميد، محمّد محيي الدّين، مصر، المكتبة التّجارية الكبرى، ج2ص563، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج7ص15، والمرادي، الجنى الداني، ص220.

(4) ينظر: الزّمخشريّ، محمود بن عمر (1993) المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: بو ملحم، د.علي، ط1، بيروت، مكتبة الهلال، ص429، والأنباري، الإنصاف، ج2ص460، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3ص1527، والمرادي، توضيح المقاصد، ج3ص1237، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4ص1641، وابن هشام، مغني اللبيب، ج1ص30، والجوجري، محمد بن عبد المنعم (2004) شرح شذور الذهب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط1، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ج2ص523، والأزهري، خالد بن عبد الله (2000) شرح التّصريح على التّوضيح، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ج2ص362.

(5) ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج2ص200، وابن جنّي، أبو الفتح عثمان (1954) المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، ط1، دار إحياء التراث القديم، ص278.

(6) ينظر: ثعلب، مجالس ثعلب، ص322، وضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص232.

المخفَّفة من الثقيلة الفعلَ بلا عِوَضٍ ضرورةً، وهذا على كلّ حالٍ وإنْ كان فيه بعضُ الصنعةِ أسهلُ ممّا ارتَكَبَهُ الكوفيّون»[1]، كما ردَّ أبو حيّان كونَها مصدريَّة، إذ قال: «والذي يظهر أنّ إثباتَ النونِ في المضارع المذكور مع (أنْ) مخصوصٌ بضرورة الشعر، ولا يُحْفَظُ (أنْ) غيرَ ناصبةٍ إلّا في هذا الشعر، والقَرَاءَةِ المنسوبةِ إلى مُجاهِدٍ، وما سبيلُه هذا لا تُبْنَى عليه قاعدةٌ»[2]، وما ذهب إليه أبو عليٍّ الفارسيّ وأبو حيّان جَيِّد؛ إذ جَعْلُها مُخَفَّفةً من الثقيلة يَجْعَلُ لها سِمَةً في المعنى لا يحصلُ من دونها، فلذلك تَقَعُ حيث يَحتاجُ المعنى والسياقُ إليها، بخلاف جَعْلِهَا مصدريَّة، فإنّه لا ميَّزةَ لها في المعنى، كما أنّه لو جاز ذلك لجاز القياسُ عليها، ولَوَقَعَ الرفعُ في الاختيار، ولَقُرِئَ برفع الفعل بعد (أنْ) في كلّ مواضع القرآن، غير أنّ ذلك لم يكن، وممّا يؤيِّدُ ذلك أنّ الرفع جاء في مواضع معدودةٍ من كلام العرب، وقد وقع في الشعر من غير ضرورة، نحو قول الشاعر[3]:

وإنّي لأَختَارُ القِرَى طَاوِيَ الحَشَى مُحاذَرَةً مِنْ أنْ يُقالَ لَئِيمُ

قال أبو بكر بن الأنباريّ (328هـ): «رَوَاهُ الكسائيُّ والفرُّاء عن بعض العرب بالرفع»[4]، والرفعُ هنا لا تُوجِبُهُ الضرورةُ، ولكنّ المعنى يَحتَمِلُ كلتا الأداتين بحسب اختلاف دلالة كلٍّ منهما، وكذلك الحال في اختلاف القراءة في موضع القرآن، فالمعنى يحتمِلُ كلتا الأداتين أيضًا، فصار لزامًا توجيهُ القراءة فيه، وأرى أنّ جَعْلَهَا مخفَّفةً من الثقيلة مُنَاسِبٌ من حيث السياق والمعنى، لإفادتها غَرَضَ التحقِّق والتيقِّن والتأكيد، وهذا مستنبطٌ من تفسير الآية من أنّ مدَّة الحولين قد لا تَتِمُّ إلّا إذا اجتمع عليها الأبُ والأمُّ[5]، ويدلّ على ذلك السياق أيضًا، فقولُه تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ قال فيه ابنُ أبي حاتم (327هـ): لَفْظُهُ الخبرُ ومعناه الأمرُ، فكان فيه عُسْرٌ من حيث الأمرُ بلزومِ الرِّضاعة حولين كاملين، ثُمّ أنزل: (

(1) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج2ص200، وينظر: ابن جنّي، المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) ص278.

(2) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج2ص499.

(3) البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، فهو بلا نسبة في: أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (د.ت) التذييل والتكميل، تحقيق: هنداوي، حسن، ط1، دمشق، دار القلم، ج5ص166، والبغدادي، عبد القادر بن عمر (د.ت) شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: رباح، عبد العزيز ودقاق، أحمد يوسف، ط2، دار المأمون للتراث ودار الثقافة العربية، ج1ص137.

(4) البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج1ص137، وينظر: أبو حيّان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج5ص166، ولم أجد قوله فيما طُبع من كتبه.

(5) ينظر: الطّبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج5ص35.

لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) فصار فيه تخفيفٌ وترخيصٌ، إذ يجوز بحسبه الإقلالُ منهما[1]، وصار في الوقت نفسه حكمًا لا يجوز الإكثارُ فوق الحولين، فكان ابنُ عُمَرَ وابنُ عبَّاس- وهو أحد قارئيها- يقولان: «لا رَضَاعَ بعد الحَولَين»[2]، فَمَنْ قَرَأَ بالرفع كان في المعنى تأكيدُ أنْ تكونَ مدَّة الرضاعة حولين كاملين لا يجوز الإقلالُ منها ولا الإكثارُ، ويؤكِّد هذا الوَجْهَ وَصْفُ الحولين بـ (كاملين)، ومن قرأ بالنصب كانت الأداةُ مجرَّد حَرْفٍ مَوصُولٍ لا تأكيدَ فيه على الإتمام – والله تعالى أعلم -.

المَبحَثُ الثّالثُ: لا النَّافِيَةُ ولا النَّاهِيَةُ

تُعَدُّ (لا) من الأدوات غَيْرِ المختصّة؛ لدخولها على الأسماء والأفعال، ويمكن تقسيمُها على قسمين:

القسم الأول: (لا) الداخلة على الأسماء:

تَدْخُلُ (لا) على الاسم، فيكون لها استعمالاتٌ عدَّة، أشْهَرُهَا استعمالان: نافِيَةٌ للجنس ونافيةٌ للواحد، بحسب ما يُراد لها من معنًى، والمميِّزُ بين الاستعمالين هو حركةُ ما تَدْخُلُ عليه (لا) من الأسماء، وقد تحتملُ كلا الاستعمالين إذا كان معمولُهما نكرةً، نحو قولنا: (لا رجلَ في الدار)، إذ يجوز في هذا التركيبِ بناءُ الاسم الأوّل على الفتح، أو رَفْعُهُ، وقد ميَّز المبرّد والزمخشريّ والأنباريّ والرضيّ بيَن هذين الاستعمالين، فهما وإنْ وُضِعَا للنفي معًا، إلّا أنّهما بأسلوبين مختلفين، فقولنا: (لا رجلَ في الدار) يختلف عن قولنا: (لا رجلٌ في الدار)، فـ (لا) في الجملة الأولى لنفي العموم، أي نفي الجنس كلّه والاستغراق فيه[3]، بخلاف (لا) في الجملة الأخرى، فهي لنفي الوحدة فقط، وما ذكره النحاة مستندٌ إلى أنّ (لا) «إنَّمَا وَضَعَتِ الأخبَارَ جَوابَاتٍ للاستفهام، إذا قلت: (لَا رجلَ في الدَّار) لم تقصِدْ إلَى رَجُلٍ بعينه، وَإنَّمَا نَفَيْتَ عَن الدَّار صَغِيرَ هَذَا الْجِنْسِ وكبيرِهِ، فهذا جوابُ قولِكَ: (هلْ مِنْ رَجُلٍ في الدِّار)؛ لأَنَّهُ يَسْأَلُ عَن قليلِ هذا الجنسِ

(1) ينظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (1999) تفسير القرآن العظيم، تحقيق: الطيب، أسعد محمد، ط3، السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ج2ص429.

(2) ينظر: الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد (1999) تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق الجزء الأول، بسيوني، د. محمد عبد العزيز، ط1، مصر، كلية الآداب، ج1ص480.

(3) ينظر: المبرّد، المقتضب، ج4ص357، والزمخشري، المفصّل، ص406، والأنباري، الإنصاف، ج1ص303، والإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1ص256.

وكثيرِهِ»[1]، ولو جَعَلْتَها جوابًا لمن قال: (رجلٌ في الدِّار)، أَو (هل رجلٌ فِي الدَّار) بإسقاط (من) لقلت: (لَا رجلٌ فِي الدَّار)[2]، ولَصَلُحَ النفيُ لواحِدٍ ولِجَمْعٍ، فإذا دَخَلَتْ (مِنْ) لم يكن إلّا للجنس[3].

وقد وَرَدَ هذانِ التركيبان- نافيةٌ للجنس ونافيةٌ للواحد- في القرآن كثيرًا، والمُلاحَظُ أنّه متى ما ورَدَتْ (لا) نافيةً للجنس في قراءة الجمهور فإنّه لم تَرِدْ قراءةٌ تنقُلُهَا إلى نفي الواحد إلّا في موضعين- سأبينُهُمَا إنْ شاء الله تعالى- بخلاف ورودِها نافيةً للواحد في قراءة الجمهور، فإنّها في كلّ موضِعٍ تَرِدُ قراءةٌ تنقلُها إلى نفي الجنس كلّه، ولا شَكّ في أنّ لذلك صلةً بالمعنى والسِّياق.

فالتركيبُ الأوُّل الذي وَرَدَتْ فيه قراءةُ الجمهور (لا) نافيةً للجنس، ووَرَدَتْ قراءةٌ في موضعين منه نَقَلَتْ معناها إلى نفي الواحد هما:

أوّلًا: قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[4]، إذ ورد هذا التركيب بلفظه في عَشَرَةِ مواضعَ، ثَلَاثَةٌ منها في نفي الرّيب في الكتاب، وهي في سورة البقرة: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[5]، وسورة يونس: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[6]، وسورة السجدة: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[7]، وَسَبعَةٌ في نفي الرّيب في الأجل ويوم الدين، أذكرُ منها موضعين فقط؛ لتشابهِهَا، الأوُّل: في سورة آل عمران:﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِۚ﴾[8]، والآخر: في سورة الإسراء:

(1) المبرّد، المقتضب، ج4ص357، وينظر: الأنباري، الإنصاف، ج1ص303، والسيوطي، همع الهوامع، ج1ص526.

(2) ينظر: المبرّد، المقتضب، ج4ص359.

(3) ينظر: ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل (1987) الأُصول في النّحو، ط2، تحقيق: الفتلي، د. عبد الحسين، لبنان، مؤسسة الرسالة، ج1ص379، وابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (1383) شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين، ط11، القاهرة، مطبعة السعادة، ج1ص166، والأزهري، شرح التصريح، ج1ص337.

(4) سورة البقرة: من الآية2.

(5) الأيتان1، 2.

(6) الآية37.

(7) الآيتان 1، 2.

(8) من الآية9.

﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾[1]، وقد قُرِئَ بالإجماعِ (لا ريبَ فيه) مبنيًّا على الفتح في المواضع كلّها إلّا في موضع سورة البقرة، إذ قرأ أبو الشِّعثاء (92هـ) وزيدٌ بنُ عليٍّ (122هـ) وزُهَيْرٌ الفُرْقُبِيّ (156هـ) برفعه مع التنوين[2]، على أنّ (لا) فيها نافيةٌ للواحد، ويمكن القول: إنّ اختلاف القراءة راجعٌ إلى اختلاف توجيه الجُمَلِ والكلمات في هذا السياق، فمع أنّ المفسرين متّفقون على معنى الرّيب ونفيه، في أنّ الرّيب قريبٌ من الشكّ وفيه زيادة، كأنّه ظنُّ سُوءٍ واتِّهام، والمقصود بـ (لا ريبَ فيه) «نفيُ كونِه مظَنَّة للريب بِوَجْهٍ من الوجوه، لا في صحّتِهِ، ولا في كونه من عند الله، ولا في كونه مُعْجِزًا»[3] غيرَ أنّ صلةَ هذا التركيبِ بما قَبْلَهُ وما بعده يحتملُ وجوهًا عدّة، فقد ذهب النحّاس (338هـ) في أحَدِ قَوْلَيْهِ، والعكبريُّ (616هـ) إلى إعرابِهِ خبرًا لاسم الإشارةِ، أو عطفَ بيانٍ يقومُ مقامَ النعتِ للكتابِ، أو في محلّ نصبٍ على الحال[4]، وذهب الفرّاء والنحّاس في قوله الثاني وأبو حيّان (745هـ) إلى أنّ اسمَ الإشارةِ مُشَارٌ به إلى (الم)[5]، واختار الزمخشريُّ (537هـ) وأبو حيّان والسمينُ الحلبيّ (756هـ) تقسيمَ الآية إلى جُمَلٍ ثلاثٍ، هي: (ذلك الكتابُ ... لا رَيْبَ ... فيه هدًى للمتقين)، ولم تَخْتَجْ هذه الجملُ إلى عاطف؛ لأنّ بعضَها آخِذٌ بعُنُقِ بعض[6]، ولكي يكون في الآية سِعَةٌ في المعنى، إذ يحتملُ هذا التقسيمُ أكثرَ من وَجْهٍ وتخريجٍ، ويرجُّحُهُ موضعا الوقفِ والابتداءِ فيها.

ومهما يكن، فتوجيهُ قراءةِ الجمهورِ لا مُشكلَ فيه، إذ المعنى بالفتح يقتضي نفيًا لماهيّة الريب، أي: نَفْيُ كلِّ فَرْدٍ من أفراد المَاهيَّة، من بَلَاغةٍ وفَصَاحَةٍ وهِدَايَةٍ وإرشادٍ، فانتفى الرُّيب فيها بالكليّة[7]، وذلك اعتمادًا على ما تدلّ عليه

(1) الآية 99.

(2) ينظر: الزّمخشريّ، الكشاف، ج1ص19، والرّازيّ، محمد بن عمر بن الحسن (1980) التفسير الكبير، ط3، بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ، ج2ص18، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص159.

(3) الرّازي، التفسير الكبير، ج1ص265، وينظر: الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد (1999) تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق الجزء الأول: بسيوني، د. محمد عبد العزيز، ط1، مصر، كلية الآداب، ج1ص115، والمراغي، أحمد بن مصطفى (1946) تفسير المراغي، ط1، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ج1ص40.

(4) ينظر: النحّاس، إعراب القرآن، ج1ص23، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1ص15.

(5) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج1ص9، والنحّاس، إعراب القرآن، ج1ص23، وأبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص159.

(6) ينظر: الزّمخشري، الكشّاف، ج1ص37، وأبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص62، والسّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج1ص82.

(7) ينظر: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1ص69، والرازي، التفسير الكبير، ج2ص265، والأندلسي، البحر

هـذه الأداةُ المتضمِّنـة الاسـتغْرَاقَ فـي نفـي الجنـس كلِّـهِ والتنصيـصَ عليـه، إذ هـي فـي حقيقتهـا عنـد النحـاة رَدٌّ علـى سـؤالٍ متضمِّـن حـرفَ الجَـرِّ (مِـنْ)، تقديـرُهُ: هـل مـن رَيْـبٍ فيـه؟ فـكان الجـواب (لا ريـبَ فيـه) [1].

أمّـا القـراءةُ الأخـرى- أي رَفْـعُ (رَيْـبٍ)- فقـد ضعَّفهـا أبـو حيّـان وابـنُ عاشـور (1393هـ)، وجعـلا قـراءةَ الفتـحِ أبلـغَ منهـا؛ ناظِرَيْـنِ إلـى دلالـة كلٍّ مـن الأداتيـن[2]، وذهـب الـرّازي (606هـ) إلـى وحـدة الدلالـة بينهمـا، إذ قـال: «(لا ريـبٌ فيـه) بالرفـع نقيـضٌ لـ (ريـبٌ فيـه) الـذي يُفيـدُ ثبـوتَ فـردٍ واحـدٍ، وذلـك النفـيُ يوجـبُ انتفـاءَ جميـع الأفـرادِ ليتحقَّـق التناقُـضُ»[3]، وقـال أبـو حيّـان: «والمـرادُ أيضًـا هنـا الاسـتغراقُ، لا مـن اللفـظ بـل مـن دلالـة المعنـى؛ لأنّـه لا يُريـدُ نفـيَ رَيْـبٍ واحـدٍ عنـه... لكـنّ البنـاء يـدلُّ بلفظِـهِ علـى قضيِّـة العُمـوم، والرفـعُ لا يـدلّ؛ لأنّـه يَحْتَمِـلُ العمـومَ، ويَحْتَمِـلُ نفـيَ الوَحْـدَةِ، لكـنّ سـياقَ الـكلام يُبَيِّـنُ أنّ المـرادَ العمـومُ»[4].

ولكـن لـم يكـن فـي هـذا التخريـج مزيَّـة لهـذه القـراءة عـن قـراءة الجمهـور؛ لأنّ المعنـى سـيكون واحـدًا، ولا مُوجِـبَ مـن هـذه القـراءة حينَهـا، ولـو كان الأمـر كذلـك لَقُـرِئَ بالرفـع فـي المواضـع كلّهـا.

ويمكـن أنْ نُفيـدَ مـن بعـض توجيهـات المفسـرين الذيـن رَبَطُـوا التركيـب بالسـياق، يقـول الـرازي: «والمقصـود بـ (لا ريـبَ فيـه) نفـيُ كونِـهِ مظنَّـة للرّيـب بوَجْـهٍ مـن الوجـوه... لا فـي صحّتـهِ، ولا فـي كونـه مـن عنـد الله، ولا فـي كونـه مُعْجِـزًا، ولـو قلـتَ: المـرادُ لا ريـبَ فـي كونِـه مُعْجِـزًا علـى الخصـوص كان أقـربَ لتأكيـد هـذا التأويـل بقولـه: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾[5]»[6].

وكذلـك وقـف ابـنُ عاشـور عنـد نـوع الرّيـب المنفـيّ مـن خـلال أوجـه النحـو الجائـزةِ فـي السـياق، إذ قـال: «فـإنْ كانَ الإشـارةُ بقولـه (ذلـك) إلـى الحـروف المجتمعـة فـي

المحيط، ج1ص62، والعمادي، أبو السعود محمد بن محيي الدين (د.ت) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: عطا، عبد القادر أحمد، (د.ت)، مكتبة الرياض الحديثة، ج1ص37.

(1) ينظر: الرازي، التفسير الكبير، ج2ص265، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص62.

(2) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص62، وابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (1984) التّحرير والتّنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، ج1ص222.

(3) ينظر: الرازي، التفسير الكبير، ج1ص265.

(4) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص62.

(5) سورة البقرة: من الآية23.

(6) الرازي، التفسير الكبير، ج1ص265.

(الـم) علـى إرادة التعريـض بِالْمُتَحَدَّيْـنَ[1]، وكان قولُـهُ (الكتـاب) خبـرًا لاسـم الإشـارة علـى مـا تقـدّم، كان قولُـه (لا ريـب) نفيًـا لريـبٍ خـاصٍّ، وهـو الرّيـب الـذي يَعْـرِضُ فـي كَـوْنِ هـذا الكتـابِ مؤلَّفـا مـن حـروف كلامِهِـم، فكيـف عَجَـزُوا عـن مثلِـه» [2]، فعلـى هـذا الوجـه يكـون نـوعُ الرِّيـب المنفـيّ مُحـدَّدا بالرّيـب فـي نَظْمِـهِ فقـط، وتكـون الأداةُ المناسـبةُ للنفـي الأداةَ المسـتعملةَ لنفـي الواحـد، وكأنّـه رَدٌّ علـى سـؤالٍ غيـرِ متضمِّـن لـ(مـن)، تقديـره: (هـل ريـبٌ فـي نظْمِـهِ)؟، فجـاء الجـواب (لا ريـبٌ فيـه).

ويُمْكِـنُ- والله أعلـم- أنْ يُحْمَـلَ رفـعُ (ريـب) علـى المعنـى مـن حيـث ماهيُّتـهُ، وهـو أنّهـم كانـوا يظنّـون القـرآنَ افتـراءً أو سـحرًا أو أسـاطيرَ الأوّليـن، فيكـون بحسـب الوقـف عليـه - ذلـك الكتـاب لا ريـبٌ- اسـمًا معطوفًـا علـى الكتـاب، أو خبـرًا لمبتـدأ محـذوفٍ، وتقديـرُ الـكلام: (ذلـك الكتـابُ الحـقُّ لا هـو افتـراء كمـا تظنّـون، بـل فيـه هـدًى للمتّقيـن) وهـذا التُّوجيـه مَقِيـسٌ علـى مـا جـاء بعـد (لا) فـي قولـه تعالـى: ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ ﴾[3]، إذ ذهـب المُعْرِبُـون إلـى أنّ (ذلـول) خبـرٌ لمبتـدأ محـذوفٍ [4]، فـلا مُشْـكِلَ فـي عـدم تكـرار (لا)، بخـلاف مـا أوجبـه النحـاة فـي ذلـك[5]، وتوجيـه معنـاه موافـقٌ لمعنـى الآيـة نفسـها التـي وقـع فيهـا (لاريـبَ فيـه)، وذلـك بحسـب تقسـيمها إلـى جُمَـلٍ ثَـلَاثٍ عنـد أبـي حيّـان« فالأولـى: أخْبَـرَتْ بـأنّ المُشَـارَ إليـه هـو الكتـابُ الكامـلُ، كمـا تقـول: (زيـدٌ الرجـلُ)، أي الكامـل فـي الأوصـاف، والثانيـة: نَعْـتٌ علـى تقديـر: لا يكـون شـيءٌ مـا مـن ريـب، والثالثـة: أخْبَـرَتْ أنّ فيـه الهـدى للمتقيـن»[6].

---

(1) (الْمُتَحَدَّيْنَ) اسم مفعول؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي تحداهم.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1ص222.

(3) سورة البقرة: من الآية 71.

(4) ينظر: النحّاس، إعراب القرآن، ج1ص60، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1ص76.

(5) أوجب النّحاة تكرار(لا) إذا وليها نعت أو خبر، ولم يجيزوا إفرادَها إلّا في الشعر، ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص299، وأرى أن وجوب تكرارها يكون في حال تعدد النعوت أو الأخبار، فلا يجوز إلا بتكرار (لا) معها، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾ سورة البقرة: من الآية68، أمّا إذا لم يلزم التعدّد فلا يلزم التكرار، نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ ﴾ سورة البقرة: من الآية71، فيمن جعل (لا) الثانية زائدة للتوكيد، والفعلين (تثير) و(تسقي) صفتين لـ(ذلول)، ينظر: الزمخشري، الكشّاف، ج1ص151، والنسفي، تفسير النسفي، ج1ص99، خلافًا لمن جعلها مكرّرة معادلة للنفي، والدليل على أن الرأي الأول أرجح، هو أن الفعلين (تثير) و(تسقي) كليهما يفيد التذليل، أي ليست بذلول بفعل ذلك، فلم يذلها العمل، ينظر: ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم، ج1ص141، فلو جعلت معادلة لم يكن موجب لذكر لفظ ذلول، ولصح المعنى بدونه بتقدير: (لا مثيرة للأرض ولا ساقية للحرث).

(6) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص64.

وكلا التوجيهين الأخيرين- نافية للواحد أو نافية للوصف- لا يحتملُه سياق الآيات الأخرى، فالموضعان الآخران اللّذان نُفِيَ الرُّيب في الكتاب فيهما- في سورتي يونس والسجدة- لم يكن ثَمَّة إشارةٌ فيهما إلى (الم)، ولم يكن فيهما وقفٌ على (ريب)، وكذلك المواضع التي نُفِيَ الرُّيب فيها عن الأجل أو يوم الدين، فإنّ السياق فيها يقتضي استغراقَ النفي وشمولَهُ بالتأبيد، وهو نفيُ الشكّ عن ذلك اليوم والأجل مطلقًا، بما فيهما من وقتٍ وحالٍ وحسابٍ، فلا يُناسِبُها الأداةُ النافيةُ للواحد، فدلَّ ذلك على أنّ لهذه القراءة صلةً بالسياق.

ثانيًا: قوله تعالى:﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾[1]، ومعنى (فرض) ألزم، أي ألزمَ نفسَهُ بالحجِّ، أي فَمن لبّى[2]، ومعنى (الرِّفث) الجماعُ، أو الإفحاشُ في الكلام، ومعنى (الفسوق) المعاصي، ومعنى (الجدالِ) أنْ يُمَارِيَ الرجلُ صاحبَهُ حتى يُغضِبَهُ، أو هو الاختلافُ في وقت الحجّ ومَكَانِهِ[3]، أو أيُّهم صادف موقفَ إبراهيمَ- عليه السُّلام- كما كانوا يفعلون في الجاهليّة حينَ كانت قُرَيْشٌ تَقِفُ في غيرِ موقف سائر العرب، ثُمّ بعد ذلك يتجادلون[4]، فَقَالَ: (وَلَا جِدَالَ فِي الحَجِّ)، أي اسْتَقرّ أمرُ الحَجّ على مَا فعله الرَّسُول- صلّى الله عليه وسلم-، فَلَا خلاف فِيهِ من بعد[5].

فقد قرأ الجمهور ببناء الأسماءِ كلِّها على الفتح، بمعنى نفيَ جِنْسِ هذه الأشياءِ بالتّنصيص، وقرأ الحَسَنُ (110هـ) وعاصمٌ (129هـ) وأبو جَعْفَر (130هـ) برفع الأسماء الثلاثة مع التنوين[6]، ووجَّهَهَا الزجّاج (311هـ) وابن شُقَيْرٍ (317هـ) والقرطبيّ (671هـ) على أنّ (لا) فيها نافيةٌ للواحد عاملةً عَمَلَ ليس[7]، ووجَّهَهَا

(1) سورة البقرة:197.

(2) السمعاني، منصور بن محمد (1997) تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، ط1، السعودية، دار الوطن، ج1ص199.

(3) وقيل غير ذلك، ينظر: السمعاني، تفسير القرآن، ج1ص200، وابن عطيّة الأندلسي، المحرّر الوجيز، ج1ص273.

(4) ابن عطيّة الأندلسي، المحرّر الوجيز، ج1ص273.

(5) ينظر: السمعاني، تفسير القرآن، ج1ص200.

(6) ينظر: النحّاس، إعراب القرآن، ج1ص245، والزّمخشري، الكشاف، ج1ص122، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1ص50، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج2ص88، والبنّاء، إتحاف فضلاء البشر، ص135.

(7) ينظر: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1ص270، وابن شُقَيْرٍ، أحمد بن الحسن (1979) الجمل في النحو، تحقيق ودراسة: علي بن سلطان بن علي الحكمي، المملكة العربية السعودية، ص473، والقرطبي، الجامع

النحُّاس على أنّ لفظَهُ الخبرُ ومعناه النهيُ، حَمْلًا على المعنى بربطِهِ بالسياق قبلَه، والتقدير: فمَنْ ألزَمَ نَفْسَهُ فيهنَّ بالحجّ فلا يَكُونَنّ منه رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ ولا جِدَالٌ[1]، وهو توجيهٌ مناسِبٌ؛ لصلته بالسياق، إذ جاء هذا التركيبُ جوابَ شَرْطٍ، فالمعنى يَحْتَمِلُهُ.

وفي الآية نفسِها ورَدَتْ قراءتان أُخرَيان اختلفَ فيهما حكمُ واحد من الأسماء الثلاثة عن الاسمين الآخرين، إذ قرأ ابن كثير (120هـ) وأبو عمرو بن العلاء (154هـ) برفع (رفث) و(فسوق)، وبناء (جدال) على الفتح[2]، وقد بيَّن أبو عمرو نفسُه أنّ المعنى فيها على النهي، أي فلا يكنْ فيه رفثٌ، إلّا أنّه نصب (جِدالٌ) وقَطَعَهُ من الأوّل؛ لأنّ معناه عنده أنّه قد زال الشكُّ في أنّ الحجّ في ذي الحجّة[3]، ووافقه على ذلك النحُّاس والزمخشريُّ والقرطبيُّ[4]، واستدلّوا على أنّ المنهيَّ عنه هو الرفثُ والفسوقُ دون الجدال بقوله -صلّى الله عليه وسلّم- :{مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّه}[5].

وحَمَلَ السمينُ الحلبيّ (لا) على نفي الواحد، إذ قال: «الحُجَّةُ لمَنْ رَفَعَهُمَا أنَّ النفيَ فيهما ليسَ بعامٍّ، إذ قد يَقَعُ الرُّفث والفُسُوقُ في الحجّ من بعضِ الناسِ، بخَلافِ نفي الجدال في أمر الحجّ فإنَّه عامٌّ»[6]، ولكنّ التوجيهَ الأوَّل هو الصحيح؛ لأنّ وقوعَ الرفثِ من الحاجِّ يُبطِلُ فرضَهُ، وليس لأنّ فيه رخصة.

وبخلاف ذلك قرأ أبو رجاء العُطَارِدِيُّ (105هـ) ببناء الاسمين الأولين على الفتح، ورفع الثالث مع التنوين [7]، وقد أرجع القرطبيّ الاختلافَ بينهما في اللفظ إلى اختلافهما في المعنى [8]، وأرى- والله تعالى أعلم- أنْ تكونَ (لا) النافية للاسمين الأولين نافيةً للجنس موافقةً لقراءة الجمهور، وهو

لأحكام القرآن، ج2ص408.

(1) ينظر: النحّاس، إعراب القرآن، ج1ص101.

(2) معاني القرآن وإعرابه:1 / 270، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2ص408.

(3) النحّاس، إعراب القرآن، ج1ص101.

(4) ينظر: النحّاس، إعراب القرآن، ج1ص245، والزّمخشري، الكشّاف، ج1ص244، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2ص408.

(5) الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود (1999) مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: التركي، د. محمد بن عبد المحسن، ط1، مصر، دار هجر، رقم الحديث2641.

(6) السّمين الحلبي، الدر المصون، ج2ص326، وينظر: الرازي، التفسير الكبير، ج5ص317، إذ ذكر الرازي توجيهات أخرى، منها أنّ الاهتمامَ بنفي الجدالِ أشدُّ من نفي الرفث والفسوق.

(7) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2ص408.

(8) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2ص409.

نفي كلّ شيءٍ تَضَمَّنهُ الرفثُ والفسوقُ، وتكونُ (لا) النافيةُ لـ (جدال) نافيةً للواحد، على أنّ الجدالَ المنفيّ هو المخالفُ لأمر الدين، أمّا الجدالُ في أمر الدين فهو جدالٌ محمودٌ غيرُ منهيٍّ عنه.

أمّا التركيبُ الآخرُ الذي وردت فيها (لا) نافيةً للواحدِ في قراءةِ الجمهور، ووردت فيها قراءة تنقلُ دلالتَها إلى نفي الجنس- كما ذكرنا باطّراد- فآياتُها عِدَّة، وسأقتصر- إيجازًا- على ذكر قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]، فقد قرأ الجمهور قولَه تعالى: (لا خَوْفٌ عَلَيهِم) بالرفع، وقرأه الحسن البصريّ (110هـ) ويعقوب (205هـ) بالفتح[2]، والوجه هنا هو نفسه الذي مرّ في الآيات التي سبقت، من حيث إنّ الرفعَ لنفي الواحد، وإنّ الفتح لنفي الجنس كلّه، سوى أنّ الفرق بين الحالتين هو أنّ قراءةَ الرفع أشهرُ من قراءةِ النصبِ، وذلك لغرضٍ في المعنى، ففي قراءةِ الجمهورِ« إشارةٌ لطيفةٌ إلى أنّ الخَوفَ لا ينتفي بالكليّة، ألَا ترَى إلى انصبابِ النّفي على كينونة الخوف عليهم؟ ولا يلزَمُ من كينونة استعلاء الخوف انتفاءُ الخوفِ في كلّ حال، ولذلك قال بعض المفسرين: ليس في قوله:(فلا خوفٌ عليهم) دليلٌ على نفي أهوالِ يوم القيامة وخوفها عن المطيعين؛ لِمَا وصفَهُ الله تعالى ورسوله من شدائد القيامة، إلّا أنّها مخفَّفةٌ عن المطيعين، فإذا صاروا إلى رَحْمَتِهِ فكأنّهم لم يخافوا»[3]، فَعَدَمُ انتفاءِ الخوفِ عن المطيعين في أوّل الحَشْرِ تُوافقه قراءةُ الرفع، وانتفاؤه بالكليّة إذا صاروا إلى رحمته تُوافِقُهُ قراءةُ الفتح، وإنّما صارَتْ قراءةُ الرفع أشهرَ؛ لأنّ الخوفَ يقع أوَّلا، ثم ينتفي وجودُه بعد ذلك بالتنصيص.

القسم الثاني: (لا) الداخلة على الأفعال:

تَكُونُ (لا) الداخلةُ على الأفعال نافيةً وناهيةً، والمُمَيِّز بينَهما العملُ والمعنى أيضًا، وقد تَحْتَمِلُ هذه الأداة كلا المعنيين إذا سُبِقَتْ بفعل الأمر، فيكون الفعل بعدها مجزومًا جوابًا له والأداة ناهية، أو مرفوعًا على الاستئناف على أنّها نافيةٌ[4]، وذكر الطبريّ (310هـ) والنحّاس والعكبريّ أنّ« أكثرَ ما جاء في جوابِ الأمر بالرفع مع (لا)»[5] بحَسَبِ ما أحصوَهُ من شواهد في القرآن، فإذا صار الجزمُ فتبعًا لاختلاف السياق واختلاف المعنى فيه، وممّا وَرَدَ من اختلاف القراءات في هذا الباب

(1) سورة البقرة:62، وورد قوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ﴾ في مواضع عدة منها في السورة نفسها، من الآيات 112، 262، 274، 277.

(2) ينظر: النحّاس، إعراب القرآن، ج1ص138، وأبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص242، والبنّاء، إتحاف فضلاء البشر، ص134.

(3) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص274.

(4) ينظر: الجزري، البديع في علم العربية، ج1ص646، وابن يعيش، موفّق الدّين يعيش بن علي (2001) شرح المفصّل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، ج4ص279.

(5) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج18 ص344، وينظر: النحّاس، إعراب القرآن، ج3ص35، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2ص899.

ما ورد في قوله تعالى: ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[1]، والمعنى لا تخافُ أنْ يُدرِكَكَ فرعونُ ولا تخشى الغَرَقَ[2]، فقد قرأ الجمهور برفع الفعلين، فـ (لا) نافيةٌ عندهم، وقد وجّه سيبويهِ الرفعَ على وجهين: أحدهما: على الابتداء، أي أنت لا تخافُ، والثاني: على الحال، كقولك: غير خائف ولا خاش[3]، «كما تقول: (قُمْ يَدعوك)؛ لأنّك لم تُرِدْ أنْ تجعلَهُ دعاءً بعد قيامه، ويكون القيامُ سببًا له، ولكنَّك أردتَّ: قُمْ إنّه يدعوك، وإنْ أردتَّ ذلك المعنى جَزَمْتَ»[4]، وتَبِعَهُ الفرُّاء والأخفشُ والزجُّاج، وقاسوا ذلك على أنّ المعنى (لا تخاف فيه)[5]، كقوله: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[6]، وقاسه الطبريّ أيضًا على قوله تعالى: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ﴾[7]، وكلا الوجهين في حالة الرفع قائمٌ على معنى نفي الخوف والخشية عنه، فهو آمن، ولاسيّما إذا كان التقدير في موضع الحال.

وقرأ الأعمش (148هـ) وحمزة (156هـ) بجزم الفعل الأول دون الثاني[8]، وفي هذه القراءة شاهدان، الأوّل: هو اختلاف الحكم في الفعل الأول بين القراءتين، أي قراءة (تخاف) بالرفع وبالجزم، والثاني: هو اختلاف الحكم بين الفعلين(تخاف) و (تخشى) في هذه القراءة، إذ جزم الفعل الأول فقط، وبقي الفعل الثاني مرفوعًا بإجماع القرّاء، وقد وجّه الزجّاج والبيضاويّ ذلك، إذ ذكرا للجزم وجهين، أحدُهُما: الجزمُ على النهي، ومعناه لا تخفْ أنْ يُدرِكَكَ فرعونُ، ولا تخشى الغرقَ[9]، والآخرُ الجزمُ على جواب الأمر، وهو فـ (اضْرِبْ)[10] فيكون جوابًا للأمر، ومعناه النهي عن الخوف، وأمّا رفع الفعل (تخشى) في هذه الحال فله تقديران: أحدُهما: أنْ يكونَ مقطوعًا

(1) سورة طه: من الآية 77.

(2) ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج18ص343.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3ص98، وأبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3ص302.

(4) سيبويه الكتاب، ج3 ص98، وينظر: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3ص370، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج2ص31.

(5) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج2ص187، والأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي (1990) معاني القرآن، تحقيق: قراعة، د. هدى محمود، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج2ص444، والزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3ص369.

(6) سورة البقرة: من الآيتين 123،48.

(7) سورة طه: من الآية 132.

(8) ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج18ص344، والنحّاس، إعراب القرآن، ج3ص35، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2ص899.

(9) ينظر: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3ص370، والبيضاوي، عبد الله بن عمر (1997) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: المرعشلي، محمد عبد الرحمن ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج4ص34.

(10) ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج18ص344، والنحّاس، إعراب القرآن، ج3ص35، والزّمخشري، الكشّاف، ج3ص78، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2ص899.

من الأول على الاستئناف، أي وأنت لا تخشى، ذكره النحّاس والقرطبيّ والعكبريّ، وقالوا إنّه لا يجوزُ غَيْرُهُ[1]، مثل: ﴿يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[2] والتقدير الآخر: أنْ يُنْوَى به الجَزْمُ وتَثْبُتُ فيه الياءُ[3]، ذكَرَهُ الفرّاء[4]، وقاسَهُ على قول الشاعر[5]:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وقول الشاعر أيضًا [6]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيادِ

وقد ردّ النحّاس هذا التقدير، إذ قال: «مِنْ أقبح الغَلَطِ أنْ يُحمَلَ كتابُ اللهِ- جلّ وعزّ- على شُذوذٍ من الشعر، وأيضًا فإنّ الذي جاء به من الشعر لَا يَشْبَهُ من الآية شيئًا؛ لأنّ الواو والياء مخالفتان للألف؛ لأنّهما تتحرّكان والألف لا تتحرّك، فللشاعر إذا اضطرّ أنْ يقدِّرهما متحرّكتين، ثمّ يَحْذِفُ الحركةَ للجزم، وهذا مُحَالٌ في الألف»[7]، وكذلك يردُّه إعجازُ القرآنِ لفظُه وبيانُه، إذ لا يُمكن أنْ يكونَ هناك تغييرٌ في اللفظ دون احتياج المعنى إليه، فهو وإنْ كان لمناسبة رؤوس الآي[8]، إلّا أنّ المعنى يستوجبُهُ أيضًا، فالتقدير الأوّل وهو أنْ يكونَ مقطوعًا من الأوّل باقيًا على معنى النفي هو الصحيح، وإنّما وَقَعَ هذا الاختلاف بين كلٍّ من الفعلين؛ لأنّ خوف موسى من فرعون كان يقع كثيرًا في سياقات سابقة، ويُجَابُ على ذلك بالنهي عنه، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ

(1) النحّاس، إعراب القرآن، ج3ص35، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج11ص228، والعكبري، التبيان، ج2ص899.

(2) سورة آل عمران: من الآية111.

(3) قوله: «تثبت فيه الياء» نظرًا إلى أنّ الياء هي الأصل والألف منقلبة عنها.

(4) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج2ص187.

(5) البيت من البسيط لزبّان بن العلاء في: الحموي، ياقوت بن عبد الله (1993) معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج3ص1317، وهو بلا نسبة في: ابن شُقَيْرٍ، الجمل في النحو:363، والزمخشري، المفصّل، ص537، والأنباري، الإنصاف، ج1ص22.

(6) البيت من الوافر لقيس بن زهير، وهو في شعره، ص29، وينظر: ابن السّراج، الأصول في النحو، ج3ص443، والزّمخشري، المفصّل، ص537.

(7) النحّاس، إعراب القرآن، ج3ص36، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج11ص228، وينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج2ص848.

(8) كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ سورة الأحزاب: من الآية10، وينظر في هذا التوجيه: الزّمخشري، الكشّاف، ج3ص78، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2ص899، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج16ص271.

أَن يَطْغَىٰ ﴿٤٥﴾ قَالَ لَا تَخَافَآ ﴾[1]، وقوله أيضًا: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ قُلْنَا لَا تَخَفْ ﴾[2]، وكذلك الخوف قد يكون حاصلاً هنا، فورودُ النهيَ عنه مناسبٌ أيضًا، ولذا كتب الفعل (تخاف) «بدون ألف لتكون قراءتها بالوجهين» [3]، بخلاف الموضع الثاني (ولا تخشى)، فالإجماعُ على رفعه مناسبٌ من جهة اللفظ والمعنى، فأمّا اللفظ فلتناسُبِ رؤوسِ الآي، وأمّا المعنى فَنَفْيُ خشيةِ الغرق عنه مرتبطٌ بالسياق قبله، إذ قال تعالى: ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[4]، فلم تقع منه خَشْيَةٌ من الغرق فيه لكي يُنْهَى عنها؛ لأنّه مُوْقِنٌ أنّ الله بهذه المعجزة سَيُنْجِيه.

وقد رجَّح بعضُ أهلِ الإعرابِ ومنهم الطبريّ والنحّاس والعكبريّ قراءةَ الرفعِ (لا تخافُ)؛ لأنّ بعده (وَلا تَخْشى) مُجْمَعٌ عليه بلا جَزْمٍ[5]، والصحيحُ أنّ لكلِّ قراءةٍ معنًى مرتبطًا بالسياق.

المَبحثُ الرَّابعُ: النَّقْلُ بالهَمزةِ أو بالبَاء

يعدُّ هذان الحرفان من حروف الزيادة التي يُحَقِّق وجودُ كلٍّ منهما معانيَ عدَّة، من أهمها عند النحاة (النقل)، إذ يَنْقُلُ كلٌّ منهما الفعلَ من اللّزوم إلى التعدّي، ومن التعدّي لمفعول واحد إلى التعدّي لمفعولين اثنين، وقد اتّفق النحاة على أنّ هذين الحرفين يؤدّيان الغرضَ نفسَه، أي النقل، فهو غَرَضٌ مشترَكٌ بينهما، واستعمالُ أحدِهِمَا يُغْنِي عن الآخر؛ لكونِهِمَا في هذا المعنى سواء، و« لا يُتَصوَّرُ الجمعُ بينهما، فلا تقول: (أذْهَبَ بزيدٍ) ولا (أقَمْتُ بِعَمْرٍو)؛ لأنّك لو فعلتَ ذلك كان أحدُ الحرفين لا مَعْنًى له، ألَا ترَى أنّك إذا قدّرت النقلَ لأحدِهِمَا كان الآخَرُ غيرَ ناقل»[6]، بل يجوزُ أنْ تقولَ: (أذْهَبَ زيدًا) أو (ذهبَ به) على اختلاف في المعنى المراد عند بعض النحاة[7]، ولكنّ النقل غرض مشتركٌ بينهما، ولأجلِه مُنِعَ اجتماعُهُمَا معًا.

---

(1) سورة طه: 45، ومن الآية46.

(2) سورة طه: 67، ومن الآية68.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج16ص270.

(4) سورة طه: من الآية 77.

(5) ينظر: الطبري، جامع البيان، ج18ص344، والنحّاس، إعراب القرآن، ج3ص35، والعكبري، التبيان، ج2ص899.

(6) ابن عصفور، علي بن مؤمن (1998) شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: الشعار، فواز، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1ص512.

(7) ينظر: الطيبي، الحسين بن محمد بن عبد الله (2013) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) تحقيق الجزء الثاني: الغوج د. عمر حسن القيّام إياد أحمد، وبَني عطا، د. جميل، ط1، دبي، الجائزة الدوليّة للقرآن الكريم، ج2ص238 - 239.

وقد استشعرَ ابنُ عصفور (669هـ) أمرًا، وهو أنّ اجتماعًا حصل بين هذين الحرفين في تركيب واحد، إذ قال: «فإن قيل: فكيف جاز قوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾[1] في قراءة من ضمّ التاء[2] و(تُنْبِتُ) مضارع (أنبت) والهمزة في أنبت للنقل، فكيف جاز الجمعُ بينها وبين الباء وهي النقل؟ بل كان ينبغي أنْ يقال: (تُنبِتُ الدُّهنَ) أو (تَنبُتُ بالدُّهنِ)، فالجواب أنّ ذلك يتخرَّج على ثلاثة أوجُه: أحدُها: أنْ تكونَ الباءُ زائدةً على غير قياس، كأنّه قال: (تُنْبِتُ الدُّهنَ)، فتكون بمنزلتها في قوله[3]:

نَضْرِبُ بالسَّيْفِ وَنَرْجُو بـالفَرَجْ

يريد نرجو الفرج[4]، والآخر: أنْ تكونَ الباءُ للحال، فكأنّه قال: (تُنْبِتُ ثمرتَها وفيها الدُّهنُ)، أي في هذه الحال، أو وفيه الدّهن، أي وفي الثمر الدّهن، فيكون الحال إمّا من ضمير الفاعل أو من المفعول المحذوف لفهم المعنى وهو الثمر، والثالث: أنْ يكونَ (أنبت) بمعنى نَبَتَ؛ لأنّه يقال: (نَبَتَ البقلُ)، و(أنبتَ البقلُ) بمعنى واحد، كما يقال: (تُنْبِتُ بالدّهن)، فكذلك يقال: (أنبتتْ بالدِّهن)»[5]، وقد وَرَدَ اجتماعُ الهمزة والباء قليلًا في بعض الآيات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ﴾[6]، وخرَّج العكبريّ الباء على أنها زائدة، والمعنى أذاعوه أو أفشَوْهُ[7]، وخرَّجها النحّاس والسمين الحلبي على تضمين الفعل (أذاعوا) معنى الفعل (تحدّثوا)، أي تحدّثوا به[8]، «ويجوز أنْ يكونَ المعنى عندهم فعلوا به الإذاعة، وهو أبلغُ مِن (أذاعوه)»[9]، وهو فعل يتعدّى بحرف جرٍّ أحيانًا، وبنفسه أحيانًا أخرى[10].

---

(1) سورة المؤمنون: من الآية 20.

(2) هي قراءة أبي عمرو بن العلاء وابن كثير، ينظر: الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: ابن عاشور، أبي محمد، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج7ص44، والزّمخشري، الكشّاف، ج3ص180.

(3) البيت من مشطور الرجز، وقائله النابغة الجعدي، وهو في ديوانه، ص48.

(4) ويمكن أن يُضَمَّن الفعلُ (نرجو) معنى الفعل (ندعو).

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجَاجي، ج1ص512، وينظر: الثعلبي، الكشف والبيان، ج7ص44، والزمخشري، الكشّاف، ج3ص180، وابن عطيّة الأندلسي، المحرّر الوجيز، ج4ص140.

(6) سورة النساء: من الآية 83.

(7) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1ص376.

(8) ينظر: النحّاس، إعراب القرآن، ج1ص228، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1ص376، والسمين الحلبي، الدرّ المصون، ج4ص51.

(9) الزّمخشري، الكشّاف، ج1ص541.

(10) ينظر: الطبري، جامع البيان في أحكام القرآن، ج8ص568، وابن عطيّة الأندلسي، المحرّر الوجيز، ج2ص84، وأبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج3ص723.

وممّا وَرَدَ من اختلاف القراءات في التراكيب المتشابهة في وقوع الهمزة أو الباء ما ورد في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[1]، وقوله أيضًا: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾[2]، فقد قرأ الجمهور بتعدية الفعل (ذهب) بالباء في كلتا الآيتين، وخالفهم اليمانيّ (110هـ) في الآية الأولى، إذ قرأها: {أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ}[3] باستعمال الهمزة بدل الباء، ولا مُشْكِلَ في ذلك على ما بيَّنتُهُ، ولذلك جعل بعضُ المفسّرين المعنى واحدًا[4]، وخالَفَهُم ابنُ أبي عَبْلة (152هـ) أيضًا في الآية الأخرى، إذ قرأها: {لأَذْهَبَ بِأَسْماعِهِمْ}[5] بإشراك الهمزة والباء، فضلًا عن استعمال صيغة الجمع (أسماع) بدلًا من توحيده في قراءة الجمهور، فالشاهد فيها هو الجمع بين الحرفين، بخلاف الآية الأولى، إذ وَقَعَ حَرْفٌ مكانَ حرفٍ، وهذا ممّا له صِلَةٌ بالمعنى والسياق.

فقد ذكر أبو السعود (982هـ) للآية الأولى معنًى واحدًا، هو ذَهَابُ نورِ الكافرين، في حين ذكر لهذه الآية معانيَ عدّة بحسب السياق فيها، فقد قام السياق على الشرط، أي« لو شاء أنْ يَذْهَبَ بسمعِهم وأبصارِهم لَفَعَلَ، ولكنْ لم يشأ؛ لِمَا يقتضيه من الحِكَم والمصالح»[6]، فالسياقُ يقضي أن ذهاب الله بسمعِهم وأبصارِهم كان يقعُ على تقديرِ مشيئةِ اللهِ ذلك، ولكنَّه لم يقعْ، ولذلك اختلف المفسّرون في تأويلِها، فقد ذكر الزمخشريّ أنّ المعنى: «لذهب بسمعِهم بقصيفِ الرّعد وأبصارِهم بوميض البَرْقِ»[7]، وجَمَعَ أبو حيان أقوالَ المفسّرين واختلافَهُم فيها، إذ قال: إنّ« المعنى لإهلاكهم؛ لأنّ في هلاكهم ذَهَابُ سَمْعِهم وأبصارِهم، وقيل: وَعِيدٌ بإذهَابِ الأسماعِ والأبصارِ من أجسادِهم، حتّى لا يتوصّلوا بهما إلى ما لهم، كما لَمْ يتوصّلوا بهما إلى ما عليهم، وقيل: لأظهر عليهم بنفاقهم فذهب منهم عِزُّ الإسلام..». [8]، ولعلّ السرّ في تعدّد هذه المعاني في الآية الثانية أنّها كانت في المنافقين، وفي الآية الأولى كانت في الكافرين، وعذابُ المنافقين أشدُّ عند الله من عذاب الكافرين، فكان المثال

(1) سورة البقرة: من الآية 17.

(2) سورة البقرة: من الآية 20.

(3) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1ص74، والرازي، التفسير الكبير، ج2ص314، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص130، والعكبري، عبد الله بن الحسين (1995) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: النبهان، د. عبد الإله، ط1، دمشق، دار الفكر، ج1ص378.

(4) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان، ج1ص160، والجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (2008) دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر، دراسة وتحقيق: (الفاتحة والبقرة) الحسين، وَلِيد بِن أحمد بن صَالِح، ط1، بريطانيا، مجلة الحكمة، ج1ص113، وأبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص130.

(5) ينظر: الزّمخشري، الكشّاف، ج1ص87، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج1ص52، وأبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص149.

(6) العمادي، أبو السعود محمد بن محيي الدين (د.ت) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: عطا، عبد القادر أحمد، (د.ط) السعودية، مكتبة الرياض الحديثة، ج1ص56.

(7) الزمخشري، الكشّاف، ج1ص87.

(8) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص149.

والتشبيه مختلفًا لكلٍّ من الفريقين، إذ كان في مثال المنافقين وتشبيهِ حالِهم« مبالغةً في تَحَيُّرِ هؤلاء السَّفرِ وشدّة ما أصابهم من الصّيِّبِ الذي اشتمل على ظُلُمَاتٍ ورَعْدٍ وبَرْقٍ، بحيث تكاد الصواعقُ تَصُمُّهُم والبَرقُ يَعْمِيهِم»[1].

غير أنّ المفسرين، نحو الزمخشري والبيضاوي (685هـ) وأبي حيّان والسيوطي لم يقفوا في تخريج قراءةِ ابنِ أبي عبلةَ إلّا بِعَدِّ الهمزةِ هي الناقلة، والباء زائدة على غير قياس، والتقدير: (أذهبَ اللهُ أسماعَهُم) [2]، وعدَّها الطيبيّ (743هـ) تأكيدًا لمعنى التعديةِ إذ قال: «يَعْنِي دلّت الهمزةُ على التعدية، والباء كَعُضَادَةٍ للتعدية وتأكيدها، كما يُعَضُّد البابُ بعضادَتَيْهِ»[3].

ويُمْكِنُ أنْ يكونَ التوكيدُ في هذه الآية مناسبًا للسياق، من حيث إنّ إذهاب السمع والبصر جوابٌ مرتبطٌ وقوعُه بوقوع الشرط والمشيئة، وكلاهما لم يتحقّقْ له وقوعٌ، فَلَزِمَ لذلك التوكيد، بخلاف الآية الأولى فقد وَرَدَتْ بصيغةِ الإخبارِ، وإنّ إذهابَ اللهِ نُورَ الكافرين قد تحقّق وُقُوعُهُ فلا يَسْتَلْزِمُ التوكيدُ.

ويُمْكِنُ أيضًا- واللهُ أعلَمُ- أنْ يُضمَّن الفعلُ (أذْهَبَ) معنى الفعل (أوْقَعَ) قياسًا على التضمين عند النحاة، وذلك أنّهم يُضَمِّنُون الفعلَ معنى فعلٍ آخرَ إذا تعدّى بغير حَرْفِه، أو كان في أصلِهِ لازمًا وَوَرَدَ لأجْلِ معنًى آخرَ متعديًّا[4]، وكذلك الأمر هنا، فالهمزةُ هي الناقلةُ، والباءُ أُعْطَتْ له معنى (أوْقَعَ)، والتقدير: (ولو شَاءَ لأوْقَعَ بأسماعِهِم البَرقَ فذهب سمعُهُم فهَلَكُوا)، وهذا مُسْتَنْبَطٌ من أقوالِ المفسّرين التي سَبَقَتْ، ومُتَنَاسِبٌ مع ما سَبَقَ في السياق من أنّهم يَجْعَلُونَ أصابِعَهُم في آذانِهِم من الصواعق، فأخبر تعالى أنّه قادرٌ على إيقاعِها بهم، فيَذْهَبُ سَمْعُهُم من ذلك الوقوع.

(1) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص150.

(2) ينظر: الزّمخشري، الكشّاف، ج1ص87، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج1ص52، وأبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص149، والسيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (2005) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي) السعودية، جامعة أم القرى، ج1ص461.

(3) الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، ج2ص281، وينظر: السيوطي، نواهد الأبكار، ج1ص461.

(4) ينظر: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (1956) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين، ط4، مصر، مطبعة السعادة، ج2ص60 - 62.

النَّتَائِجُ:

الحَمْدُ للهِ أوَّلا وآخِرًا على عَوْنِهِ وتَيسيرِهِ، فقد توصّلْتُ في هذا البحث إلى نتائج مهمَّة أُجْمِلُهَا فيما يأتي:

- إنّ اختلافَ القراءاتِ في التراكيب المُتشابِهَةِ في الآيات وَجْهٌ من وُجوهِ الإعجازِ في القرآن، وذلك بما يَدُلُّ عليه من معنًى يتحقَّق في موضعٍ دون سِواهُ، من غير أن يتطرَّقَ إليه تناقُضٌ أو تَخَالُفٌ أو تَضَادٌّ.
- إنّ اختلافَ النّحو في تركيبٍ دون آخر يَشْبَهُهُ لا يُمْكِنُ فهمُه أو توجيهُه من دون النَّظر إلى صلته بالسياق.
- إنّ تخطئةَ النِّحاة قراءةَ ابنِ عامرٍ أو تضعيفَها في قوله تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ وَهْمٌ قائمٌ على نَظَرِهِم إلى التركيب فحسب، وإغفالِ النّظر إلى صلته بالسياق.
- لا يَسْتَقيمُ حَمْلُ (أنْ) في قراءة ابن عبّاس: {أنْ يتمُّ الرَّضاعة} على أختها (ما) المصدرية كما ذهب الكوفيّون، بل يَسْتَقيمُ حَمْلُهَا على (أن) المخفّفة من الثقيلة كما ذهب البصريّون، لصلتها بحُكْمٍ وَرَدَ في السياق.
- إنّ وُرُودَ (لا) نافيةً للجنس في قراءة الجمهور لم تَرِدْ قراءةٌ أخرى تنقُلُهَا إلى نفيِ الواحد إلّا في موضعين، بخلاف وُرُودِها نافيةً للواحد في قراءة الجمهور، فإنّه في كلّ مَوْضِعٍ تَرِدُ فيه قراءةٌ تنقُلُهَا إلى نفي الجنس كلّه بحسب المعنى الذي تَرِدُ فيه.
- إنّ قراءةَ أبي الشّعثاء وزَيْدِ بنِ عليٍّ وزُهَيْرِ الفُرقُبِيّ: {لا ريبٌ فيه} برفع (ريب) مع التنوين في موضع البقرة دون المواضع الأخرى تَحْمِلُ معنًى آخرَ متّصلًا بالسياق، لا أنْ تُحْمَلَ على المعنى نفسِه الواردِ في قراءة الجمهور: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ كما ذهب إلى ذلك الرّازي وأبو حيّان.
- إنّ تعدَّد القراءاتِ في قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾ بينَ بناءِ الأسماءِ أو رفعِها، أو بناءِ بعضِها دون بعضٍ قائمٌ على احتمال هذه الأسماءِ أكثرَ من معنًى، فضلًا عن احتمال السياق الذي وقعت فيه الآية تَعَدُّدَ تلك المعاني.
- لا يُمْكِنُ حَمْلُ الفعلِ (تَخْشَى) على الجَزْم في قراءةِ الأعمشِ وحمزةَ: {لا تخفْ دَرَكًا ولا تَخْشَى} بجزم الفعل الأوّل دون الثاني علَى أنّ الألفَ فيه للمناسبة فحسب؛ لأنّ ذلك يجعلُه من قبيل الاضطرار، والصحيحُ ثَبَاتُ حُكْمِهِ على الرفع؛ لاحتياج المعنى إليه، إذ معناه يختلفُ عن معنى الفعل (تخاف).

- ليس التأكيدُ هو الغرض من زيادةِ البَاءِ في قراءةِ ابنِ أبي عَبْلَةَ: {لأذْهَبَ بأسماعِهِم} فحسب، بل يُزَادُ عليه تَضْمِينُ الفعلِ (أذْهَبَ) معنى الفعلِ (أوْقَعَ)؛ ليناسِبَ المعنى والسياق.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي (1990). معاني القرآن. (تحقيق هدى محمود قراعة). مكتبة الخانجي.

الأزهري، خالد بن عبد الله (2000). شرح التّصريح على التّوضيح. دار الكتب العلمية.

الإستراباذي، رضيّ الدين محمد بن الحسن (1996). شرح الرضيّ على الكافية (ط2). (تحقيق يوسف حسن عمر). جامعة قار يونس.

الأشموني، علي بن محمد (1998). شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية.

الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد (1999). تفسير الراغب الأصفهاني. (تحقيق الجزء الأول محمد عبد العزيز بسيوني). كلية الآداب.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (1961). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. (تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد). المكتبة التّجارية الكبرى.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (د.ت.). شرح أبيات مغني اللبيب (تحقيق عبد العزيز رباح و أحمد يوسف دقاق) (ط2). دار المأمون للتراث ودار الثقافة العربية.

البقاعي، إبراهيم بن عمر (1984). نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. دار الكتاب الإسلامي.

البنّاء، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ (2006). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. (تحقيق أنس مهرة). دار الكتب العلمية.

البيضاوي، عبد الله بن عمر (1997). أنوار التنزيل وأسرار التأويل. (تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي). دار إحياء التراث العربي.

ثعلب، أحمد بن يحيى الشيباني (1960). مجالس ثعلب (تحقيق عبد السلام هارون). دار المعارف.

الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002). الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تحقيق أبي محمد ابن عاشور). دار إحياء التراث العربي.

الجاوي، محمد بن عمر نووي (1997). مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (تحقيق محمد أمين الضنّاوي). دار الكتب العلمية.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (2008). دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَرِ (تحقيق وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحسين وإياد عبد اللطيف القيسي). مجلة الحكمة.

الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد (2000). البديع في علم العربية. (تحقيق ودراسة فتحي أحمد علي الدين). جامعة أم القرى.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (2012). النشر في القراءات العشر (تحقيق علي محمد الضباع). دار الكتب العلمية.

ابن جعدة، قيس بن عبد الله (1998). ديوان النابغة الجعدي. جمع واضح الصمد دار صادر.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (2000). سر صناعة الإعراب دار الكتب العلمية.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (1999). المحْتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها. (تحقيق محمّد عبد القادر عطا). وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (1954). المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) دار إحياء التراث القديم.

الجوجري، محمد بن عبد المنعم (2004). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. (تحقيق نواف بن جزاء الحارثي). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (2002). زاد المسير في علم التفسير . (تحقيق عبد الرزاق المهدي). دار الكتاب العربي.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (1999). تفسير القرآن العظيم . (تحقيق أسعد محمد الطيّب). مكتبة نزار مصطفى الباز.

الحموي، ياقوت بن عبد الله (1993). معجم الأدباء. (تحقيق إحسان عباس). دار الغرب الإسلامي.

أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (1981). ارتشاف الضَّرب من لسان العرب. (تحقيق مصطفى أحمد النمّاس). مطبعة المدني.

أبو حيّان الأندلسي، محمّد بن يوسف. (1420هـ). البحر المحيط في التفسير . (تحقيق صدقي محمّد جميل). دار الفكر.

أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1998). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. (تحقيق حسن هنداوي). دار القلم.

الخازن، علي بن محمد بن إبراهيم (1995). لباب التأويل في معاني التنزيل. تصحيح محمد علي شاهين. دار الكتب العلمية.

الرّازي، محمد بن عمر بن الحسن (1980). التفسير الكبير (ط3). دار إحياء التّراث العربيّ.

ابن رواحة، قيس بن زهير (1971). شعر قيس بن زهير . (تحقيق وشرح عادل جاسم البياتي). مطبعة الآداب.

الزجّاج، إبراهيم بن السري (1988). معاني القرآن وإعرابه. (تحقيق عبد الجليل عبده شلبي). عالم الكتب.

الزجّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (1985). اللامات (ط2). تحقيق مازن المبارك. دار الفكر.

الزّمخشريّ، محمود بن عمر (1407). الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (ط3). (تحقيق عبد الرزاق المهدي). دار إحياء التّراث العربيّ.

الزّمخشريّ، محمود بن عمر (1993). المفصّل في صنعة الإعراب. (تحقيق علي بو ملحم). مكتبة الهلال.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (1997). حجة القراءات (ط5). (تحقيق سعيد الأفغاني). مؤسسة الرسالة.

ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل. (1987). الأُصول في النّحو (ط2). (تحقيق عبد الحسين الفتلي). مؤسسة الرسالة.

أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله. (1986). شرح كتاب سيبويه. (تحقيق رمضان عبد التواب، و محمود فهمي حجازي، و محمد هاشم عبد الدائم). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السَّفَاقُسِي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم (1992). المُجيد في إعراب القرآن المجيد. (تحقيق موسى محمد زنين). منشورات كلية الدعوة الإسلامية.

السّمرقندي، محمد بن نصر (د.ت.). بحر العلوم . دار الكتب العلمية.

السّمعاني، منصور بن محمد (1997). تفسير القرآن. (تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم). دار الوطن.

السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. (2008). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (تحقيق أحمد محمد الخراط). دار القلم.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988). الكتاب (تحقيق عبد السّلام محمّد هارون) (ط3). مكتبة الخانجي.

السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. (2005). نواهد الأبكار وشوارد الأفكار(حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي) [3 رسائل دكتوراه، جامعة أم القرى] كلية الدعوة وأصول الدين.

السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. (1998). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (تحقيق عبد الحميد هنداوي). المكتبة التوفيقية.

ابن شُقَيْرٍ، أحمد بن الحسن (1979). الجمل في النحو . ت (حقيق ودراسة علي بن سلطان بن علي الحكمي) [رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الملك عبد العزيز].

الصبّان، محمد بن علي (2002). حاشية الصبّان على شرح الأُشموني على ألفيّة ابن مالك. (تحقيق محمود بن الجميل). مكتبة الصّفا.

ضيف، شوقي (2005). المدارس النحوية. دار المعارف.

الطبري، محمد بن جرير (2000). جامع البيان في تأويل القرآن (تحقيق أحمد محمد شاكر). مؤسسة الرسالة.

الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود (1999). مسند أبي داود الطيالسي. (تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي). دار هجر.

الطيبي، الحسين بن محمد بن عبد الله. (2013). فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف). (تحقيق الجزء الثاني عمر حسن القيّام). الجائزة الدولية للقرآن الكريم.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (1984). التّحرير والتّنوير الدار التونسية للنشر.

العجلي، أبو النجم الفضل بن الحارث (2006). ديوان أبي النجم العجلي. (جمع وتحقيق محمد أديب جمران وألحق معه المستدرك عليه حاتم الضامن). مطبوعات مجمع اللغة العربية.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (1998). شرح جمل الزجاجي. (تحقيق فواز الشعار). دار الكتب العلمية.

ابن عطيّة الأندلسي، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (2003). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. (تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد). دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (1980). شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك (ط20). (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد). دار التراث.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1976). التّبيان في إعراب القرآن. (تحقيق علي محمّد البجاوي). مطبعة عيسى البابي الحلبي.

العكبري، عبد الله بن الحسين (1995). اللباب في علل البناء والإعراب. (تحقيق عبد الإله النبهان). دار الفكر.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1990). التعليقة على كتاب سيبويه. (تحقيق عوض بن حمد القوزي). جامعة الملك سعود

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (2007). الحجة في علل القراءات السبع. (تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض وأحمد عيسى المعصراوي). دار الكتب العلمية.

العمادي، أبو السعود محمد بن محي الدين (د.ت.). إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تحقيق عبد القادر أحمد عطا). مكتبة الرياض الحديثة.

العيني، محمود بن أحمد بن موسى (2010). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. (تحقيق علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر). دار السلام.

الفرّاء، يحيى بن زياد بن عبد الله (1955). معاني القرآن. (تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمّد علي النجار. وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي). دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة.

القاسمي، جمال الدين بن محمد سعيد (1998). محاسن التأويل. (تحقيق محمد باسل عيون السود). دار الكتب العلمية.

القرطبي، محمد بن أحمد (1964). الجامع لأحكام القرآن (ط2). (تحقيق أحمد البردوني. و إبراهيم أطفيش). دار الكتب المصرية.

القيسي، مكي بن أبي طالب (1405). مشكل إعراب القرآن (ط2). (تحقيق حاتم صالح الضامن). مؤسسة الرسالة.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (1990). شرح تسهيل الفوائد. (تحقيق عبد الرحمن والمختون السيد ومحمد بدوي). هجر للطباعة والنشر.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (1982). شرح الكافية الشافية (تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى) مركز البحث العلمي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

المبرّد، محمد بن يزيد (1994). المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة). عالم الكتب.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (1400). السبعة في القراءات (تحقيق شوقي ضيف، ط2). دار المعارف.

أبو محمّد السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن (1974). شرح أبيات سيبويه. (تحقيق محمد علي الريح هاشم). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

المرادي، حسن بن قاسم (1976). الجنى الدّاني في حروف المعاني. (تحقيق طه محسن). مؤسّسة الكتب للطّباعة والنّشر.

المرادي، حسن بن قاسم (2008). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك. (شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان). دار الفكر العربي.

المراغي، أحمد بن مصطفى (1946). تفسير المراغي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

المظهري، محمد ثناء الله (1412هـ). تفسير المظهري. (تحقيق غلام نبي التونسي). مكتبة الرشدية.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف (1428). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. (دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرين). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

النحّاس، أحمد بن محمد (1977). إعراب القرآن. (تحقيق زهير غازي زاهد). مطبعة العاني.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (1956). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ط4). (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). مطبعة السعادة.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (1383). شرح قطر الندى وبل الصدى (ط11). (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). مطبعة السعادة.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (1985). مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب (ط6). (تحقيق مازن المبارك) ومحمّد علي حمد الله. دار الفكر.

ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش بن علي (2001). شرح المفصّل. (تحقيق إميل بديع يعقوب). دار الكتب العلميّة.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanization Arabic References:

alqur'ānu alkarīmu

al-'khfsh al'wsaṭa 'abū alḥusni almujāshi'iyy 1990). m'āny alqur'āna (taḥqīqu hudā maḥmūdi qurā'atin maktabata al-khānjy

al'azhariyyu khālida bn 'abdi al-lhi 2000). sharaḥa al-taṣrīḥu 'alā al-tawḍīḥi dāru alkutubi al'ilmiyyati

al-'istrābādhy raḍḍiyya al-dīni muḥammada bn alḥusni 1996). sharaḥa al-raḍḍiyyu 'alā alkāfiyati ṭ (taḥqīqa yūsf ḥusna 'umari jāmi'ata qāri yūnisin

al'ushmūniyyu 'uliya bn muḥammadu 1998). sharaḥa al-'ushmwny 'alā 'ulfiyyati ibni mālikin dāru alkutubi al'ilmiyyati

al-'ṣfhāny al-rāghiba alḥissayni bn muḥammadu 1999). tafsīra al-rāghibi al-'ṣfhāny (taḥqīqu aljuz'i al'awwali muḥammada 'abdi al'azīzi basyūnī kulliyyata al'ādābi

al'anbāriyyu 'abda al-Raḥmāni bn muḥammadu 1961). al'inṣāfa fī masā'ili alkhilāafi bayna al-naḥwiyyayni albaṣariyyayni wa-al-kūfiyyīna (taḥqīqu muḥammadu muḥḥiyyī al-dayyini 'abda alḥamīdi almaktabata al-tijāriyyata alkubrā

albaghdādiyyu 'abda alqādiri bn 'umari d t). sharaḥa 'abīātu mughnī al-labībi taḥqīqa 'abdi al'azīzi rubbāḥun wa 'aḥamida yūsf duqāqa ṭ dāra alma'mūni lil-turāthi wadāri al-thaqāfati al'arabiyyati

albiqāʿiyyu ʾibrāhym bn ʿumari 1984). naẓẓama al-duraru fī tanāsubi al-ʾāyāt wa-al-sūrin dāru alkitābi alʾislāmiyyi

albināʾu ʾaḥamida bn muḥammadu bn ʾaḥamida bn ʿabdi alghaniyyi al-dumyāṭiyyi 2006). ʾitḥāfa fuḍalāʾa albashari fī alqirāʾāti alʾarbiʿta ʿushurun (taḥqīqu ʾunsi mahratin dāra alkutubi alʿilmiyyati

albayḍawiyyu ʿabda al-lhi bn ʿumari 1997). ʾanuwwāra al-tanzīli waʾasrāri al-tʾīl (taḥqīqu muḥammadu ʿabdi al-Raḥmāni al-mrʿshly dāra ʾiḥyāʾi al-turāthi alʿarabiyyi

thaʿlabun ʾaḥamida bn yaḥyā al-shaybāniyyi 1960). mujālisa thaʿlabi taḥqīqa ʿabdi al-sullāmi hārūna dāra almaʿārifi

al-thaʿlabiyyu ʾaḥamida bn muḥammadu bn ʾibrāhym 2002). alkashfa wa-al-bayāna ʿan tafsīri alqurʾāni taḥqīqun ʾabī muḥammadu ibni ʿāshūri dāra ʾiḥyāʾi al-turāthi alʿarabiyyi

aljawiyyu muḥammada bn ʿumuri nawawiyyi 1997). marāḥun libīdin likashafa muʿannā alqurʾāni almajīdi taḥqīqa muḥammada ʾummayni al-ḍnnāʾī dāra alkutubi alʿilmiyyati

aljurjāniyyu ʿabda alqāhiri bn ʿabdi al-Raḥmāni 2008). darju al-durari fī tafisyir alʾāy wa-al-sūrin taḥqīqa walīda bn ʾaḥamida bn ṣāliḥu alḥissayni waʾīādin ʿabda al-laṭīfi alqaysiyyi majallata alḥukmati

aljazariyyu ʾabū al-saʿādāti almubāraka bn muḥammadu 2000). albadīʿa fī ʿilmi alʿarabiyyati (taḥqīqun wadirāsatu fatḥī ʾaḥamida ʿaliyyu al-dīni jāmiʿatan ʾami alqurā

ibna aljazariyyi muḥammada bn muḥammadu bn yūsf 2012). al-nashra fī alqirāʾāti alʿushura taḥqīqa ʿaliyya muḥammada al-ḍibāʿi dāra alkutubi alʿilmiyyati

ibna jaʿdatin qīsa bn ʿabdi al-lhi 1998). dīūāna al-nābighati aljaʿdiyyi jamaʿa wāḍiḥu al-ṣamadi dāra ṣādira

ibna janniyyin ʾabū alfatḥi ʿuthmāna 2000). sirra ṣināʿati alʾiʿrābi dāra alkutubi alʿilmiyyati

ibna janniyyin ʾabū alfatḥi ʿuthmāna 1999). al-mḥutasab fī tabyīni wujūhi shawādhdhi alqirāʾāti wa-al-ʾīḍāḥ ʿanhā (taḥqīqu muḥammadu ʿabdi alqādiri ʿaṭā wizārata alʾawqāfi- almajlisa alʾʿlā lil-shʾwn alʾislāmiyyata

ibna janniyyin ʾabū alfatḥi ʿuthmāna 1954). almunṣifa sharaḥa kitāba al-taṣrīfi liʾabī ʿuthmāni almāziniyyi dāra ʾiḥyāʾi al-turāthi alqadīmi

aljawjariyyi muḥammada bn ʿabdi almuna"ami 2004). sharaḥa shudhūru al-dhahabi fī maʿrifati kalāami alʿarabi (taḥqīqu nūāfi bn jazāʾi alḥārithiyyi ʿimādata albaḥthi alʿilmiyyi bi-al-jāmiʿati alʾislāmiyyati

aljawziyyu ʿabda al-Raḥmāni bn ʿaliyyu bn muḥammadu 2002). zāda almusayyaru fī ʿilmi al-tafsīri (taḥqīqu ʿabdi al-razzāqi almahdiyyi dāra alkitābi alʿarabiyyi

ibna ʾabī ḥātimin ʻabda al-Raḥmāni bn muḥammadu bn ʾidrys 1999). tafsīra alqurʾāni alʻaẓīmi (taḥqīqu ʾasʻudi muḥammada al-ṭayyibi maktabata nuzāru muṣṭafā albāzi

ulḥumuī yāqūta bn ʻabdi al-lhi 1993). muʻjama alʾudabāʾi (taḥqīqu ʾiḥsāni ʻabbāsi dāra algharbi alʾislāmiyyi

ʾabū ḥayyāni alʾandalusiyya muḥammada bn yūsf 1981). irtishāfa al-ḍarbi min lisāni alʻarabi (taḥqīqu muṣṭafā ʾaḥamida al-nmmās miṭbaʻata almadaniyyi

ʾabū ḥayyāni alʾandalusiyya muḥammada bn yūsf .(1420ه) albaḥri almuḥīṭi fī al-tafsīri (taḥqīqu ṣidqiyyu muḥammadu jamīlu dāra alfikri

ʾabū ḥayyāni alʾandalusiyya muḥammada bn yūsf (1998). al-tadhyyla wa-al-takmyla fī sharḥi kitābi al-tashīli (taḥqīqu ḥassana hindawiyyu dāra alqalami

alkhāzinu ʻuliya bn muḥammadu bn ʾibrāhym 1995). libābi al-tʾīl fī mʻāny al-tanzīla taṣḥīḥu muḥammadu ʻaliyyu shāhīni dāru alkutubi alʻilmiyyati

al-rāziyyu muḥammada bn ʻumari bn alḥusni 1980). al-tafsīra alkabīra ṭ dāra ʾiḥyāʾi al-turāthi alʻarabiyyi

ibna rawāḥatin qīsa bn zuhayri 1971). shaʻara qīsa bn zuhayrin (taḥqīqun washarḥu ʻādilu jāsimi albayātiyyi miṭbaʻata alʾādābi

al-zajjāju ʾibrāhym bn al-sirriyyi 1988). mʻāny alqurʾāna waʾiʻrābtu (taḥqīqu ʻabdi aljalīli ʻabbadtu shalabiyyu ʻālama alkutubi

al-zujājiyyu ʻabda al-Raḥmāni bn ʾisḥāq 1985). al-lāamāti ṭ taḥqīqa māzini almubāraki dāru alfikri

al-zamakhshariyyu maḥmūda bn ʻumari 1407). alkashshāfa ʻan ḥaqāʾiqi al-tanzīli waʻuyūni alʾaqawīli fī wujūhi al-taʾwīli ṭ (taḥqīqa ʻabdi al-razzāqi almahdiyyi dāra ʾiḥyāʾi al-turāthi alʻarabiyyi

al-zamakhshariyyu maḥmūda bn ʻumari 1993). almufaṣṣala fī ṣanʻati alʾiʻrābi (taḥqīqu ʻuliya bū mulḥimu maktabata alhalāali

ibna zanjalata ʾabū zarʻati ʻabdi al-Raḥmāni bn muḥammadu 1997). ḥujjata alqirāʾāti ṭ (taḥqīqa saʻīda alʾfghāny muʾassasata al-risālati

ibna al-sirāji ʾabū bikri muḥammadi bn sahlin (1987). alʾuṣwla fī al-naḥwi ṭ (taḥqīqa ʻabdi alḥissayni alfatliyya muʾassasata al-risālati

ʾabū saʻīdu al-sīrāfiyyi ilḥasinna bn ʻabdi al-lhi (1986). sharḥa kitābi sībawayhi (taḥqīqu ramaḍāni ʻabdi al-tawwābi wa maḥmūdu fahmiyyu ḥujjāzī wa muḥammadu hāshimu ʻabdi al-dāʾimi alhayʾata almiṣriyyata alʻāmmata lil-kitābi

al-safāqusī ʾibrāhym bn muḥammadu bn ʾibrāhym 1992). almujīda fī ʾiʻrābi alqurʾāni almajīdi (taḥqīqu mūsā muḥammada zanayna manshūrātin kulliyyatin al-daʻwata alʾislāmiyyata

al-samarqandiyyu muḥammada bn naṣri d t). baḥru al'ulūmi dāru alkutubi al'ilmiyyati

al-sim'āniyyu manṣūra bn muḥammadu 1997). tafsīra alqur'āni (taḥqīqu yāsiru bn 'ibrāhym wghnym bn 'abbāsu bn ghunaymi dāra alwaṭani

al-samīnu alḥalbiyyu 'aḥamida bn yūsf bn 'abdi al-dā'imi (2008). al-durra almaṣūna fī 'ulūmi alkitābi almaknūni taḥqīqun 'aḥamida muḥammadu alkharrāṭi dāra alqalami

sībū'iyyuhu 'abū bashari 'amrwi bn 'uthmāni bn qanbarun (1988). alkitāba taḥqīqa 'abdi al-sullāmi muḥammada hārūni ṭ maktabata al-khānjy

al-suyūṭiyyu 'abda al-Raḥmāni jalāala al-dīni (2005). nawāhida al'abkāri washawāridi al'afkāri ḥāshiyata al-sīūṭiyyi 'alā tafsīri albayḍawiyyi 3 rasā'ila duktwrāhin jāmi'atan 'ami alqurā kulliyyata al-da'wati wa'uṣwli al-dīni

al-suyūṭiyyu 'abda al-Raḥmāni jalāala al-dīni (1998). hami'a alhawāmi'i fī sharḥi jam'i aljawāmi'i (taḥqīqu 'abdi alḥamīdi hindawiyya almaktabata al-tawfīqiyyata

ibna shuqayrin 'aḥamida bn alḥusni 1979). aljamala fī al-naḥwi t ḥaqīqun wadirāsatu 'aliyyu bn sulṭāni bn 'illiyyu alḥukmiyyi risālata mājistīri muqaddimatin 'ilā jāmi'ati almaliki 'abda al'azīzi

al-ṣabbāni muḥammada bn 'aliyyu 2002). ḥāshiyata al-ṣabbāni 'alā sharḥi al-'ushmwny 'alā 'ulfiyyati ibni mālikin (taḥqīqu maḥmūdu bn aljamīli maktabata al-ṣfā

ḍayfun shawqay 2005). almadārisi al-naḥwiyyati dāru alma'ārifi

al-ṭabariyyu muḥammada bn jarīri 2000). jāmi'a albayāni fī ta'wīl alqur'āni taḥqīqun 'aḥamida muḥammadu shākiru mu'assasata al-risālati

al-ṭayālisiyyu 'abū dawudi salīmāni bn dawudi bn al-jārwd 1999). musnadun 'abī dawudu al-ṭayālisiyyi (taḥqīqu muḥammadu bn 'abdi almuḥsini al-tarkiyyi dāra hajrin

al-ṭayyibiyyu alḥissayni bn muḥammadu bn 'abdi al-lhi (2013). fatūḥi alghaybu fī alkashfi 'an qinā'i al-raybi ḥāshiyata al-ṭayyibiyyi 'alā alkashshāfi (taḥqīqa aljuz'i al-thāny 'umara ḥusni alqīāmi aljā'izata al-dawliyyata lil-qur'āni alkarīmi

ibna 'āshūrin muḥammada al-ṭāhiri bn muḥammadu 1984). al-taḥrīra wa-al-tanwīra al-dāra al-twnisiyyata lil-nashri

al'ajaliyyu 'abū al-najmi alfaḍla bn alḥārithi 2006). dīūānun 'abī al-najmu al'ajaliyyu (jam'un wataḥqīqu muḥammadu 'adību jamrāni wa'alḥaqu ma'tu almustadrika 'alayhi ḥātima al-ḍāmini maṭbū'āti majma'i al-lughata al'arabiyyata

ibna 'aṣfūrin 'uliya bn mu'minu 1998). sharaḥa jamalu al-zujājiyyi (taḥqīqun fawāzi al-shi'āra dāra alkutubi al'ilmiyyati

ibna ʻaṭiyyati alʾandalusiyyi ʻabda alḥaqqi bn ghālibu bn ʻabdi al-Raḥmāni 2003). almuḥarrira alwajīza fī tafsīri alkitābi alʻazīzi (taḥqīqu ʻabdi al-sullāmi ʻabda al-shāfy muḥammada dāra alkutubi alʻilmiyyati

ibna ʻqyl bahāʾa al-dīni ʻabda al-lhi 1980). sharaḥa ibnu ʻqyl ʻalā ʾulfiyyati ibni mālika ṭ (taḥqīqa muḥammada muḥḥiyyī al-dayyini ʻabda alḥamīdi dāra al-turāthi

alʻikbiriyyu ʾabū albaqāʾi ʻabda al-lhi bn alḥissayni 1976). al-tibyāna fī ʾiʻrābi alqurʾāni (taḥqīqu ʻaliyyu muḥammadu al-bjāʾī miṭbaʻata ʿīsā albābiyyi alḥalbiyyi

alʻikbiriyyu ʻabda al-lhi bn alḥissayni 1995). al-libāba fī ʻilali albināʾi wa-al-ʾiʻrābi (taḥqīqu ʻabdi alʾilti al-nabihāni dāra alfikri

ʾabū ʻuliya alfārisiyyu ilḥasinna bn ʾaḥamida bn ʻabdi alghaffāri 1990). al-taʻlīqata ʻalā kitābi sībawayhi (taḥqīqu ʻiwaḍa bn ḥamdi al-qwzy jāmiʻata almaliki suʻūdun

ʾabū ʻuliya alfārisiyyu ilḥasinna bn ʾaḥamida bn ʻabdi alghaffāri 2007). alḥujjata fī ʻilali alqirāʾāti al-sabʻa (taḥqīqu ʻādilu ʾaḥamida ʻabdu almawjūdi waʻaliyyi muḥammadi ʻiwaḍa waʾaḥmadu ʿīsā al-mʻṣrāʾī dāra alkutubi alʻilmiyyati

alʻimādiyyu ʾabū al-suʻūdi muḥammada bn muḥḥiyyī al-dayyini d t). ʾirshādu alʻaqli al-salīmi ʾilā mazāyā alkitābi alkarīmi taḥqīqa ʻabdi alqādiri ʾaḥamida ʻaṭā maktabata al-rīāḍi alḥadythati

alʻayniyyu maḥmūda bn ʾaḥamida bn mūsā 2010). almaqāṣida al-naḥwiyyata fī sharḥi shawāhidi shurūḥi alʾulfiyyati (taḥqīqu ʻaliyyu muḥammadu fākhiru waʾaḥmadu muḥammada tawfīqi al-sūdāniyyi waʻabdi alʻazīzi muḥammada fākhira dāra al-salāami

alfarrāʾu yaḥyā bn zyād bn ʻabdi al-lhi 1955). mʻāny alqurʾāna (taḥqīqun ʾaḥamida yūsf al-njāty wamuḥammada ʻallī al-najjāri waʻabdu alfattāḥi ʾismāʻyl shalabiyya dāra almiṣriyyati lil-taʾlīfi wa-al-tarjamati

alqāsimiyyu jamāla al-dīni bn muḥammadu saʻīdu 1998). maḥāsina al-tʾīl (taḥqīqu muḥammadu bāsilu ʻuyūni al-sūdi dāra alkutubi alʻilmiyyati

alqurṭubiyyu muḥammada bn ʾaḥamida 1964). aljāmiʻa liʾaḥkāmi alqurʾāni ṭ (taḥqīqun ʾaḥamida al-brdwny wa ʾibrāhym ʾṭfysh dāra alkutubi almiṣriyyati

alqaysiyyu makiya bn ʾabī ṭālibu 1405). mushakkala ʾiʻrābi alqurʾāni ṭ (taḥqīqa ḥātimi ṣālaḥa al-ḍāminu muʾassasata al-risālati

ibna mālikin jamāla al-dīni muḥammada bn ʻabdi al-lhi 1990). sharaḥa tashīlu alfawāʾidi (taḥqīqu ʻabdi al-Raḥmāni wa-al-makhtūni al-sayyidi wamuḥammadi badawiyyi hajara lil-ṭibāʻati wa-al-nashri

ibna mālikin jamāla al-dīni muḥammada bn ʻabdi al-lhi 1982). sharḥa alkāfiyati al-shāfiyati taḥqīqa ʻabdi almunaʻami ʾaḥamida hrydy jāmiʻatun ʾami alqurā markaza albaḥthi alʻilmiyyi kulliyyata al-sharīʻati wa-al-dirāsāti alʾislāmiyyati

almubarradu muḥammada bn yazīdu 1994). almuqtaḍaba taḥqīqa muḥammada ʻabdi alkhāliqi ʻḍymah ʻālama alkutubi

ibna mujāhidin ʾabū bikrin ʾaḥamida bn mūsā bn alʻabbāsi 1400). al-sabʻata fī alqirāʾāti taḥqīqa shawqiyya ḍayfin ṭ dāra almaʻārifi

ʾabū muḥammadu al-sīrāfiyyi yūsf bn ʾabī saʻīdu alḥusni 1974). sharaḥa ʾabīātu sībūʾiyyihu (taḥqīqu muḥammadu ʻaliyyu al-ryḥi hāshima dāra alfikri lil-ṭibāʻati wa-al-nashri wa-al-tawzīʻi

almurādiyyu ḥassana bn qāsimu 1976). aljanā al-dāny fī ḥurwfi al-mʻāny (taḥqīqu ṭh muḥsina muʾassasata alkutubi lil-ṭibāʻati wa-al-nashri

almurādiyyu ḥassana bn qāsimu 2008). tawḍīḥa almaqāṣidi wa-al-masāliki bisharḥi ʾulfiyyati bn mālikin (sharḥun wataḥqīqu ʻabdi al-Raḥmāni ʻuliya salīmāni dāra alfikri alʻarabiyyi

almarāghiyyi ʾaḥamida bn muṣṭafā 1946). tafsīra almarāghiyyi sharikatu maktabatin wamiṭbaʻati muṣṭafā albābiyyi alḥalbiyyi waʾawlāadihi

almaẓhariyyu muḥammada thanāʾi al-lhi 1412 .(ھtafsīra almaẓhariyyi (taḥqīqu ghulāami nabiyyi al-twnisiyyi maktabata al-rashadiyyati

nāẓiru aljayshi muḥammada bn yūsf 1428). tamhīda alqawāʻidi bisharḥi tashīli alfawāʾidi (dirāsatun wataḥqīqu ʻaliyyu muḥammadu fākhiru wʾākhryn dāra al-salāami lil-ṭibāʻati wa-al-nashri wa-al-tawzīʻi

al-naḥḥāsu ʾaḥamida bn muḥammadu 1977). ʾiʻrāba alqurʾāni (taḥqīqu zuhayri ghāziyyi zāhidi miṭbaʻata alʻāniyyi

ibna hishāmi alʾanṣāriyyi ʻabda al-lhi bn yūsf bn ʾaḥamida 1956). ʾawḍaḥa almasāliku ʾilā ʾulfiyyati ibni mālika ṭ (taḥqīqa muḥammada muḥḥiyyī al-dayyini ʻabda alḥamīdi miṭbaʻata al-saʻādati

ibna hishāmi alʾanṣāriyyi ʻabda al-lhi bn yūsf bn ʾaḥamida 1383). sharaḥa qaṭaru al-nadā wabali al-ṣadā ṭ (taḥqīqa muḥammada muḥḥiyyī al-dayyini ʻabda alḥamīdi miṭbaʻata al-saʻādati

ibna hishāmi alʾanṣāriyyi ʻabda al-lhi bn yūsf bn ʾaḥamida 1985). mghnī al-labība ʻan kutubi alʾʻārybi ṭ (taḥqīqa māzini almubāraki wamuḥammada ʻallī ḥamida al-lha dāru alfikri

ibna yuʻayyishu mūʾaffaqa al-dīni yuʻayyishu bn ʻaliyyu 2001). sharaḥa almufaṣṣalu (taḥqīqu ʾimyl badīʻa yaʻqūbi dāra alkutubi alʻilmiyyati

Differences of Readings of Qur'anic Verses with Similar Syntactic Constructions: A study in Syntax and Context

Ahmed Abdullah AL- Ani(1)

Abstract:

This paper is a description and analysis of the difference of readings of Qur'anic Verses with similar syntactic construction. The question of the paper is why one reading differs from another in the case of Qur'anic Verse with similar syntactic construction occurring in several places in the Glorious Quran. This question cannot be answered unless such constructions are viewed in the context of what comes before them. The paper consists of four sections, each of which deals with one construction exemplifying a syntactic issue with either a single syntactic reading or two. However, Quranic readings differ on such construction in various instances in the Glorious Quran. Here lies the significance of this topic, and as the findings of the study show, it is but one aspect of Quranic rhetoric. The study shows that syntax operates far beyond the level of the sentence to reach to the very connection between the sentence and its context. The study also replies and corrects some grammarians' views and opinions on other syntactic views. It also tries to reflect on problematic syntactic readings.

Keywords: Difference of Readings, Similar Constructions, Qur'anic Verse, Syntax & Context.

(1) College of Education for Humanities - University of Anbar (Ramadi - Iraq)
dr.201673@gmail.com